

الفصل الثاني

المسكوكات ونظام الذهب

Commodity Money

١ - النقود السلعية

عالجنا في الفصل السابق ، الوظائف التي تؤديها النقود ؛ وقد رأينا أنها تستخدم وسيطا في المبادلات ، ومستودعا للقيم ، ومقياسا لها ؛ وأنها تتميز عن غيرها من السلع ، بتمتعها بقوة شرائية عامة ، تخول لمالكها الحق في أن يستولى على أي نوع من الثروة ، بالقدر الذي يتناسب مع ما يملكه من نقود ؛ وأن هذه الميزة تجعل النقود أكثر السلع قابلية للبيع (١) أو للتحويل إلى أشكال الثروة المختلفة ، وأنواع الحقوق عليها . فإذا كان الأمر كذلك ، فما النقود ، وما طبيعتها ، ومتى يكون الشيء نقوداً ومتى لا يكون ؟

من الواضح أن الرغبة في التغلب على صعاب المقايضة ، قد هدت الجماعات الإنسانية ، إلى إختيار سلعة من بين السلع التي تعرفها ، لتلعب دور النقود . وبما لا شك فيه ، أن السلعة المنتقاة للقيام بوظيفة النقود ، كانت تختلف من بيئة إلى أخرى ، تبعاً لاختلاف وجهات النظر في كل بيئة ، فيما يتعلق بأرفع السلع قيمة ، أو أشدها تمثيلاً للثروات المعروفة ، أو ما إلى ذلك من اعتبارات

(١) بيع النقود هو استبدالها بأنواع الثروات الأخرى .

تتصل بمستوى التفكير السائد ، أو تتصل بخصائص البيئة ومميزاتها . فتجد مثلا أن الإغريق القدماء استخدموا الماشية كنقود ، بينما آثر الهنود الحمر استخدام التبغ ، وفضل الصينيون في تاريخهم القديم استخدام المدى أو السكاكين . ثم تطورت الأحوال شيئا فشيئا ، حتى عم استخدام المعادن ، في صنع مسكوكات ، تصاغ بأشكال وصور معينة ، لتسهيل تقدير كميات المعدن الذي تحتويه هذه المسكوكات ؛ وبالتالي لتحديد قيمة كل وحدة من هذه المسكوكات ، بالنسبة إلى وحدة النقد ، أي وحدة التحاسب (٢) . فشاع في وقت ما استعمال النقود البرنزية والنحاسية ، ثم تلا ذلك صنع النقود من الفضة ؛ وأخيراً انتهى الأمر في نهاية حلقات التطور ، إلى استخدام الذهب في صنع المسكوكات النقدية منه .

ومهما كان نوع السلعة التي يعتقد الإجماع على استخدامها وسيطا في التبادل ومقياسا للقيمة ؛ فإن استقرار الرأي على اتخاذها نقدا ، يسبغ عليها صفة النقود السلعية . فإذا حظيت سلعة بهذا الاختيار فلا بد وأن نلاحظ ارتفاعا في قيمتها ، يتفاوت بتفاوت مقدرة المنتجين لهذه السلعة على زيادة الكميات المنتجة منها . وسبب هذا الارتفاع ، الذي يتأثر به قيمة السلعة « النقدية » ، يرجع إلى أن طلب الأفراد عليها بصفقتها « سلعة » ، لها منافعها الخاصة بها واستعمالاتها المختلفة ، يتأيد بطلب جديد من جانب الأفراد عليها ، بصفقتها « نقوداً » . فازدياد الطلب على السلعة للأغراض النقدية ، فوق الطلب العادي عليها ، ومع

٢ — وحدة التحاسب هي وحدة النقد . ففي فرنسا مثلا وحدة التحاسب هي الفرنك ولكن في المهد الذي كانت تتداول فيه النقود الذهبية قبل الحرب العالمية الأولى ، كان الوينتو مثلا قطعة ذهبية تعادل ٢٥ فرنكا .

بقاء هذا الطلب العادي على حاله دون أي نقص ، يؤدي بقيمة السلعة حتما إلى الارتفاع . وتقصّد بقيمة السلعة هنا ، قوتها الشرائية بالنسبة لمختلف السلع الأخرى . التي قد يحدث التبادل مقابلها .

ولهذا نجد أن قيمة النقود السلعية ، تشتق من قيمتها كسلعة ، يتوافر طلب مزدوج عليها ؛ طلب عليها للأغراض العادية البحتة ، وطلب آخر للأغراض النقدية . فقيمة الجنيه الذهب مثلا ، لا يمكن أن تختلف عن قيمة الذهب الصافي ، الذي يصنع منه الجنيه ، إلا اختلافا يسيراً جداً لا يكاد يذكر . ومن أهم الأمثلة على ذلك ، ما كان يتبعه بنك إنجلترا فيما قبل الحرب العالمية الأولى ، وعندما كانت المسكوكات الذهبية ، هي العملة القانونية ، وهي العملة التي ينص القانون على تداولها ، وعلى اعتبارها مقابلاً كاملاً للوفاء ، لها حرية إبراء للديون غير محدودة Legal Tender ، إذ كان يشتري الأونس من الذهب عيار $\frac{1}{10}$ (١) بسعر ثلاثة جنيهات استرلينية وسبعة عشر شلناً وتسعة بنسات ؛ كما كان يبيع الأونس من الذهب نفس العيار ، بثلاثة جنيهات استرلينية وسبعة عشر شلناً وعشرة بنسات ونصف بنس . وقد كان الفرق بين السعرين ، يمثل الفائدة على المبلغ المدفوع لبائع الذهب فوراً ، للمدة التي لا بد وأن تنقضي قبل سك كل أونس من الذهب ، إلى جنيهات ذهبية .

فقيمة النقود السلعية إذن ، سواء أكانت مصنوعة من الذهب ، أم من الفضة ، لا بد وأن تعادل قيمة المعدن الصافي ، الذي تصنع منه . إذ لو كانت قيمتها كنقود أقل من قيمة المعدن الصافي المصنوعة منه ، لأقبل الناس على

(١) العيار يمثل قيمة الذهب الصافي في السيكة ، ففي هذه الحالة يبلغ وزن الذهب الصافي في الأونس أحد عشر جزءاً من اثني عشر جزءاً .

صهرها وبيعها سبائك في السوق ؛ ولأدى ذلك إلى نقص في كمية النقود ، من شأنه أن يساعد على ارتفاع قيمتها بالتالي ، بحيث تتعادل قيمة المسكوكات كنقود ، مع قيمة المعدن الصافي المسكوكة منه . وللتدليل على هذه الحقيقة نبحث نوعين من النظم النقدية ، التي اتبعت في الماضي وخاصة قبل الحرب العالمية الأولى ، بزمن طويل .

٢ — نظام المعدنين Bimetallism

إذا جرى في التداول جنبا إلى جنب ، مسكوكات معدنية من الذهب ، ومسكوكات معدنية من الفضة ؛ وكانت قيمة كل نوع منها معادلة تماما لقيمة المعدن الصافي المصنوعة منه ؛ وإذا كانت المسكوكات الذهبية والفضية على حد سواء ، مقابلا كاملا للوفاء بالديون والالتزامات ، يحق للمتعاملين استخدام أي نوع منها ، باى قدر يشاءون ، وبدون قيد أو حد ، لإنجاز الصفقات وسداد الديون ، فإن النظام النقدي في هذه الحالة ، يعتبر أنه نظام المعدنين الكامل . وقد كان المظنون ، أن نظام المعدنين ، الذى ساد أمدًا طويلًا في كثير من بلاد أوروبا ، والولايات المتحدة الأمريكية وظل معمولًا به حتى الربع الأخير من القرن الماضى ، يحقق ما ينشده الناس دائمًا في النظم النقدية ، من تسهيل المعاملات وتيسير التبادل ، مع احتفاظ النقود بقدر كبير من ثبات القيمة ، يتمثل في تمتع مستويات الأسعار بقدر مناسب من الاستقرار . ولكن التجارب والأحداث النقدية ، سرعان ما أثبتت فشل نظام المعدنين ، في تحقيق الأهداف المرجوة منه ؛ وقد عزا كثير من المؤمنين بمزايا هذا النظام ، أن فشله يرجع إلى عدم شيوعه في جميع بلاد العالم ، وإلى استمساك جانب من بلاد العالم به ، في الوقت الذى كانت تسير فيه بعض البلاد على نظام الذهب ،

أى على تداول مسكوكات ذهبية لها وحدها قوة الإبراء غير المحدودة ، وفى الوقت الذى كان يسير فيه البعض الآخر ، على نظام الفضة ؛ أى على تداول مسكوكات فضية لها وحدها قوة الإبراء غير المحدودة .

وفى الحقيقة يرجع فشل نظام المعدنين إلى سبب آخر ، هو الذى أشرنا إليه سابقاً ؛ وهو اختلاف قيمة النقود ، عن قيمة المعدن المصنوعة منه . فقد حددت دار السك فى فرنسا قيمة وزن من الذهب بما يعادل ١٥٠٥ مرة قيمة وزن مساو له من الفضة . فإذا قدم فرد لدار السك كيلو جراماً من الذهب ، كان له الحق فى أن يحصل على عملة فضية ، وزن الفضة الصافية فيها ١٥٠٥ كيلو جرام . وإذا قدم لدار الضرب ١٥٠٥ كيلو جرام من الفضة ، كان له الحق فى أن يحصل على عملة ذهبية ، يعادل وزن الذهب الصافي فيها ، كيلو جراماً واحداً من الذهب . وهذه النسبة التى تحددها دار الضرب ، لتعيين قيمة كل نوع من النقود إلى النوع الآخر ، تسمى النسبة القانونية . ويراعى عادة عند تحديدها ، النسبة الجارية فى سوق الفضة والذهب لقيمة كل من هذين المعدنين بالنسبة للآخر ؛ أى يراعى عند تحديد النسبة القانونية لأول مرة ، النسبة التجارية السائدة فى السوق ، وقت التحديد .

ومن الواضح أنه من المتعذر على دار السك أن تغير النسبة القانونية ، التى تعين قيمة العملة الذهبية بالنسبة للعملة الفضية ، كلما تغيرت النسبة التجارية بين الذهب وبين الفضة . لأن مثل هذا التغيير والتبديل يخل باستقرار النظام النقدي وثباته ، ويعرض الحياة الاقتصادية لكل أنواع الاضطراب . ألا ترى الفوضى التى تشيع فى المعاملات ، لو كانت لدينا جنيهات ذهبية متداولة ، وكانت لنا فى نفس الوقت عملة فضية لها قوة إبراء غير محدودة ، وكانت هذه العملة نقوداً سلعية ، لها قوة شرائية كت نقد ، تعادل قوتها الشرائية كمعدن ؛ ثم عمدت

السلطات النقدية مرة إلى جعل الجنيه الذهبي يساوي عشرين قطعة فضية من ذوات الخمسة القروش ، ومرة أخرى إلى جعله يعادل واحدة وعشرين قطعة ، ومرة ثالثة إلى جعله يعادل تسعة وعشرين قطعة ، تبعاً لتغير النسبة التجارية بين الذهب وبين الفضة ؟

ولكن بقاء النسبة القانونية ثابتة ، مع تغير النسبة التجارية للذهب والفضة ، لا بد وأن يؤدي إلى اختفاء إحدى العملتين من التداول ، وهى العملة التى تكون قيمتها النقدية أقل من قيمتها السوقية ؛ أى التى تكون قيمتها القانونية أقل من قيمتها التجارية .

فإذا كانت النسبة القانونية بين الذهب والفضة ١ : ١٥٥ ، بينما كانت النسبة التجارية ١ : ١٥ ، كانت القيمة القانونية أو النقدية للعملة الذهبية أكبر من قيمتها التجارية أو قيمتها السلعية . ونتيجة ذلك أن يقبل الناس على صهر العملة الفضية إلى سبائك ، ليبيعوها فى سوق المعادن الثمينة ، ليحصلوا على مقابل كل ١٥ وزن منها ، على نقود ذهبية ، يمثل وزن الذهب الصافى فيها ، وزناً واحداً من الذهب ثم يطالبون دار الضرب بأن تحول لهم هذا الوزن من العملة الذهبية ، إلى عملة فضية يبلغ وزن الفضة الصافية فيها ١٥٥ وحدة من الوزن ، وبذلك يرجحون من هذه العملية نصف وزن من الفضة فى كل مرة . ونتيجة هذا الإقبال من جانب أفراد الجمهور على المضاربة فى سوق الفضة ، وعلى تفضيل استخدام العملة الفضية كسلعة ، بدلاً من استخدامها كنقود ، هو اختفاء العملة الفضية من التداول اطلاقاً كنقود ، وبقاء العملة الذهبية وحدها فى التداول . وبذلك يتحول نظام المعدنين إلى نظام معدن واحد وكل هذا يرجع إلى انخفاض قيمة العملة الفضية كنقود عن قيمتها كسلعة .

وبالعكس لو كانت النسبة القانونية بين الذهب والفضة ١ : ١٥٥ ، ثم ارتفعت قيمة الذهب في سوق المعادن الثمينة ، بحيث أصبحت النسبة التجارية بين المعدنين ١ : ١٦ ، فإن الأفراد يجدون أن العملة الذهبية كسلعة أعلى قيمة منها كتنقد . ولهذا فإنهم يعملون على صهر العملة الذهبية إلى سبائك ، لبيعها في السوق ، والحصول مقابل الوحدة من الوزن لسبيكة الذهب ، على عملة فضية ، يبلغ الوزن الصافي للفضة فيها ، ست عشرة وحدة من الوزن . فإذا تقدموا إلى دار الضرب ، لاستبدال العملة الفضية بعملة ذهبية ، فإنهم يحصلون على وزن منها ، يزيد عن وزن وحدة من العملة الذهبية ، وبذلك يتحقق لهم ربح من جراء المضاربة في سوق الذهب . ومن شأن هذا أن يؤدي إلى اختفاء العملة الذهبية ، وبقاء العملة الفضية وحدها في التداول . والسفر في اختفاء العملة الذهبية ، إنما منشأه انخفاض قيمة العملة الذهبية كتنقد عن قيمتها كسلعة .

وكل ما تقدم يجاؤ لنا سر فشل نظام المعدنين ؛ ففي الأوقات التي يزيد فيها إنتاج الذهب ، بحيث تنخفض قيمته التجارية بالنسبة للفضة ، دون قيمته القانونية كتنقد ، تختفى العملة الفضية من التداول ، وتغدو العملة المتداولة مسكوكات من الذهب . وفي الأوقات التي يزيد فيها إنتاج الفضة ، ويهبط فيها إنتاج الذهب نسبياً ، تنخفض القيمة التجارية للفضة بالنسبة للذهب ، دون مستوى قيمتها القانونية كتنقد ، فتختفى العملة الذهبية من التداول ، وتغدو العملة المتداولة المسكوكات الفضية فقط (١) .

(١) يطلق عادة على الظاهرة ، التي تطرد فيها العملة الرديئة العملة الجيدة من التداول ، قانون جريشام . وفي هذه الحالة تعتبر العملة الرديئة أنها العملة المقومة بأكثر من حقيقتها ، أي بأكثر من قيمتها التجارية ، والعكس بالعكس .

٣ — نظام النقود الذهبية أو المسكوكات الذهبية

إذا كانت العملة القانونية ، أى العملة التى لها وحدها حق إبراء الديون والالتزامات ، هى العملة المصنوعة من الذهب ، توافر لدينا نظام نقدي يستند إلى معدن واحد ، ويقوم على تداول مسكوكات من الذهب . ومن أهم لوازم هذا النظام ، هو أن تقوم السلطة المصدرة للنقد ، بتعيين النسبة بين وحدة التحاسب أو وحدة النقد ، وبين وزن معين من الذهب . فإذا كان وزن الذهب الصافي فى الجنيه الاسترلينى ٧ر٣ من الجرامات ، أو ما يقرب من ٢٣ر من الأونس تروى ، بقى سعر الذهب عيار $\frac{1}{11}$ بالجنيهات الاسترلينية ثابتاً ،

بنس شان جك بنس شان جك
وهو كما رأينا يتراوح بين ٩ ١٧ ٣ و $\frac{1}{10}$ ١٧ ٣ للأونس تروى .

وبما أن وزن الجنيه الاسترلينى الذهب غير عرضة للتغير المستمر ، وإلا صعب هذا التغير ، كل ما يترتب عليه من عدم استقرار الأسعار ، واستهدافها للتقلبات ، التى تنجم عن عدم الثقة فى العملة المصدرة ، فاننا لا بد وأن نجد نتيجة لذلك ، أن من أهم لوازم نظام الذهب ، أن يثبت سعر الذهب بالنسبة للعملة ، التى تستند إليه . وبمعنى آخر ، تعلن السلطات النقدية ، سعراً للذهب ، يبقى ثابتاً بلا تغيير . وبمقتضى هذا السعر الثابت ، تلتزم السلطات النقدية ، وهى فى هذه الحالة بنك إنجلترا ، أن تشتري أية كمية تعرض عليها من الذهب ، وأن تباع أية كمية يطلب بيعها منه .

وهذه الحالة ، هى التى كانت سائدة فى معظم بلاد العالم ، وعلى الأخص قبل الحرب العالمية الأولى ، حيث تعتبر هذه الفترة من تاريخ النظم النقدية ، أنها العصر الذهبى لنظام الذهب . إذ كانت حرية سبك العملة ، من سبائك الذهب ، التى يقدمها الافراد مثلاً إلى بنك إنجلترا ، حرية كاملة موفورة

لا حد لها . كما كانت حرية شراء سبائك الذهب ، مقابل تقديم عملة ذهبية ، تعادل قيمتها قيمة السبائك ، حرية كاملة موفورة لا حد لها كذلك . وقد نجم عن تطبيق هذا النظام شيوع المسكوكات الذهبية في التداول ، كعمالة سلعية كاملة القيمة ، تتمتع بقدرة مطلقة على الوفاء .

ولا شك أن تطبيق نظام نقدي كهذا ، لابد وأن يؤدي إلى النتيجةين الآتيتين : أولاهما - ألا تختلف قيمة الجنيه الاسترليني الذهبي مثلاً ، عن قيمته كقطعة من الذهب ، يمكن أن تصهر وتباع في سوق الذهب في شكل سبيكة ؛ وهذا في داخل حدود كل بلد يسير وفقاً لهذا النظام . إذ طالما يتكفل البنك المركزي أو السلطة النقدية ببيع وشراء أية كميات من الذهب ، بأسعار محددة لا تتغير ؛ فإن قيمة الذهب المسكوك في شكل نقد ، لا يمكن أن تختلف عن قيمة الذهب في شكل سبائك .

وثانيتهما - أن قيمة كل عملة ذهبية بالنسبة للعمليات الذهبية الأجنبية الأخرى ، تكاد تكون ثابتة ؛ لأن هذه القيمة تتحدد على ضوء العلاقة بين وزن الذهب الصافي في العملة ، وبين وزن الذهب الصافي في كل عملة أخرى ، يراد استبدالها بها . وقيمة أية عملة بالنسبة للعمليات الأخرى ، هي ما يطلق عليها الاقتصاديون سعر الصرف ForeignRate of Exchange . فسعر الصرف إذن هو القيمة الخارجية للعملة أو للنقود . وبعبارة أخرى يمثل سعر الصرف قيمة العملة في خارج الحدود السياسية ، التي تتداول فيها أصلاً ؛ أي قيمتها الأجنبية ، معبراً عنها بوحدات من النقود الأجنبية .

فاذا كان وزن الذهب الصافي ، الذي يحتويه الجنيه الاسترليني هو ٧٣٣ من الجرامات كما ذكرنا ، وكان وزن الذهب الصافي في الدولار الأمريكي هو ١٥ من الجرامات (ويمثل الرقم الأخير وزن الدولار حتى ٣١ يناير سنة

١٩٣٤) (١) ، فاننا نستطيع أن نقرر بأن سعر المساواة أو سعر التعادل Parity Rate of Exchange بين الجنيه الاسترليني الذهب وبين الدولار الذهب هو ٨٦ر٤ من الدولارات تقريبا لكل جنيه .

٤ — لمحة عن التبادل الدولي :

ولكن على الرغم من أن قيمة الذهب ، مقدرة بالنقود الأهلية لا يمكن أن تتغير ، في كل بلد يسير وفقا لنظام الذهب ، نتيجة للأسعار الثابتة المحددة ، التي تشتري وتبيع بها السلطات النقدية ، سبائك الذهب ، لمن يرغب في شرائها منها أو بيعها لها ؛ وعلى الرغم من أن قيمة الذهب كسلعة ، لا يمكن أن تختلف عن قيمته كنقد ، في داخل كل بلد على حدة ؛ على الرغم من كل ذلك ؛ فقد تتفاوت قيمة الذهب ، ومن ثم قد تتفاوت قيمة النقود الذهبية من بلد إلى آخر .

وتقدر عادة هذه القيمة للذهب والنقود الذهبية ، بكميات السلع الدولية التي تشتريها وحدة النقود ، في كل بلد . والسلع الدولية ، هي جميع السلع التي تدخل التجارة الدولية ؛ أي التجارة التي تقوم بين مختلف بلاد العالم وبعضها البعض . وتتكون هذه السلع عادة من المواد الأولية كالقطن الخام والصوف والمطاط والفحم والقمح وغير ذلك ؛ كما تشمل السلع نصف

(١) منذ ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ خفض وزن الذهب الصافي في الدولار الذهب إلى ٨٨ر من الجرامات . وقد كان هذا نتيجة السياسة التي أقبل على تنفيذها الرئيس روزفلت ، برفع سعر الذهب ، بغية رفع مستويات أسعار السلع ، وقصد تلطيف حدة الضائقة الاقتصادية .

المضنوعة ، كالعزل المنتج من مختلف الألياف ، و كصفائح الحديد والصلب ، وكقضبان الحديد وأسلاك النحاس ؛ وأخيرا يحتوى هذا النوع من التجارة ، علي بعض السلع المنتجة الجاهزة ، كالسيارات والآلات الزراعية وأنواع المنسوجات . وبعبارة أخرى تتكون السلع الدولية ، من جميع السلع ، التي تتخطى في انتقالها ، الحدود السياسية ، أو الحدود الجمركية ، لسكل بلد أو مجموعة من البلاد ، تدخل مع بعضها في اتفاقات ، لتحقيق إتحاد جمركي . وعلي ذلك تتكون السلع الدولية ، من السلع التي يصدرها بلد إلى الخارج ، أو يستوردها بلد من الخارج .

ولكن التعامل الدولي ، الذي يقوم بين مختلف بلاد العالم وبعضها البعض لا يقتصر فقط ، علي تبادل أنواع السلع المنتجة ، ولكنه يتناول أيضا تبادل الخدمات ، التي يؤديها الجهاز الإقتصادي في بلد ، لجميع الأفراد والهيئات الخاصة والعامه (١) ، في البلاد الأخرى . فإذا أخذنا مصر مثلا لنا ، فإننا نستطيع أن نلمس ، أن مصر تبيع أو تصدر إلى العالم الأجنبي عنها سلعا وخدمات ، تتمثل في خدمات النقل التي تقدمها للسائحون الذين يزورون بلادنا ، السكك الحديدية وشركات البواخر النيلية وأصحاب سيارات « التاكسي » وشركات الفنادق ودور اللهو ، والمؤسسات المصرفية وما إلى ذلك . وما تصدره مصر من خدمات أو سلع للسائحون الأجانب ، لا يظهر عادة في سجلات مصلحه الجمارك المصرية ، لأنها صادرات غير منظورة Invisible Exports ؛ وتعادل قيمة هذا النوع من الصادرات ، جملة الأموال التي ينفقها السائحون في بلادنا . ومن قبيل

(١) نقصد بالهيئات الخاصة ، الشركات المساهمة مثلا ، ونقصد بالهيئات العامة ، الحكومات المركزية والحكومات المحلية كالمديات ، وغير ذلك من المشروعات الحكومية ، كالسكك الحديدية الحكومية مثلا .

الصادرات غير المنظورة ، أنواع الخدمات الأخرى ، التي يقوم بأدائها الجهاز الإقتصادي المصري ، للأجهزة الاقتصادية الأجنبية . فالخدمات التي تقدمها شركات الملاحة البحرية المصرية ، في نقل السلع بين مختلف بلاد العالم ، والتي تمثل أجور الشحن التي تتقاضاها هذه الشركات من البلاد الأجنبية ، دخلها الناتج من نشاطها ، تعتبر صادرات مصرية غير منظورة ؛ لأنها لا تسجل أيضا في سجلات الجمارك المصرية . وهكذا الحال بالنسبة للخدمات التي تقدمها شركات التأمين المصرية ، في مختلف ميادين التأمين ، والخدمات التي تقدمها الشركات المصرفية المصرية في تسهيل نقل الأموال من مصر إلى الخارج وبالعكس ، وفي فتح الاعتمادات ، وفي قبول وخصم الأوراق التجارية الأجنبية ؛ والخدمات التي تقدمها أجنسيات القطن ، أو مكاتب السمسرة في بورصتي القطن (١) بالأسكندرية ؛ والخدمات التي تقدمها مكاتب السمسرة في سوق الأوراق المالية ؛ كل هذه الخدمات وغيرها ، التي تقوم مصر بأدائها للأجانب عنها ، القاطنين في بلاد أخرى ، تمثل بالنسبة لنا صادرات غير منظورة . لأننا نتقاضى في مقابلها إيرادات من الخارج ، تشبه كل الشبه ، الإيرادات التي نحصل عليها ، من بيع الإنتاج العيني وتصديره ، في شكل سلع متعددة الأنواع ، تسجل قيمتها في سجلات الجمارك ، عندما تتخطى حدودنا الجمركية .

ومن قبيل الصادرات غير المنظورة ، ولو أنه يمثل أحوالا استثنائية ، نرجو ألا تعود ، جميع الصفقات التي أنفقتها قوات الحلفاء المحاربة في هذه البلاد ، أثناء الحرب الأخيرة ، في شراء مختلف أنواع السلع ، ومختلف أنواع الخدمات .

(١) بورصة العقود بالاسكندرية ، حيث يحدث التعامل في صفقات القطن ، الآجلة وبورصة منيا البصل بالاسكندرية ، حيث يحدث التعامل في صفقات القطن الحاضرة .

فالمبالغ التي دفعتها هذه القوات ، في شراء الخشب والحديد والمسامير والأسلاك الشائكة، وما إلى ذلك من مهيات استوت عليها ؛ والأجور التي دفعتها ، أو التي لم تدفعها للسكك الحديدية المصرية في نقل المهيات والمؤن والذخائر الحربية ، وفي نقل الجيوش ؛ والأجور التي دفعتها مقابل خدمات العمال والموظفين ، الذين وضعوا جهودهم تحت إمرة هذه القوات ؛ كل هذه تمثل بالنسبة لنا صادرات غير منظورة .

على أن جميع العناصر التي أشرنا إليها فيما سبق ، لا تخرج عن كونها عناصر دخلية . وبمعنى آخر ، تمثل السلع التي تصدرها ، والخدمات التي يقوم بها جهاز الإنتاج ، نوعا من المعاملات ، هي أقرب ما تكون شيها ، إلى أنواع التعامل ، التي يتكون منها الدخل الأهلي في مصر (١) . فنحن نتبع سلعا وخدمات في كل عام . وقيمة هذه السلع والخدمات المنتجة ، إنما تمثل الدخل الذي نظفر بالحصول عليه . فإذا اقتطعنا جانبا من هذه السلع والخدمات المنتجة ، وبدلا من إجراء مبادلات عليها ، بيننا وبين بعضنا البعض ، في داخل حدود هذه البلاد ، قمنا ببيعها للبلاد الأجنبية ، فإن حصيلة بيع هذه السلع والخدمات يمثل الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، التي تتصل بأقرب الصلات ، بالدخل الأهلي .

غير أن التعامل بيننا وبين الخارج ، لا يقتصر فقط على تبادل سلع وخدمات دخلية فحسب ؛ ولكنه يتجاوز ذلك ، إلى تبادل رؤوس الأموال النقدية

(١) قد يقال إتنا قد نبيع قطننا محزونا متخلفا عن إنتاج أعوام سابقة ، ولكن هذا لا يؤثر في اللوقف لأن القطن المتخلف عن أعوام سابقة ، يمثل قدرا من الدخل الأهلي ، ينتسب إلى تلك الأعوام .

نفسها . فقد تقرض وقد تقترض ، وفي هذه الحالة لا بد من أن ندخل في حساب المعاملات بيننا وبين الخارج ، قيم رهوس الأموال التي ندين بها الغير ، أو يديننا بها الغير . فإذا فرضنا أننا اقترضنا مثلاً خمسة ملايين من الجنيهات المصرية ، من الولايات المتحدة الأمريكية ، للقيام ببعض مشروعات الإصلاح في مصر ، فإن قيمة هذا القرض تعد بمثابة قيمة صادرات مصرية غير منظورة ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا فرضنا أننا فزنا مثلاً بتطبيق مشروع مماثل مشروع مارشال ، وحصلنا إثر ذلك ، على اعتمادات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن مبلغ هذه الاعتمادات ، تعتبر كأنها صادرات مصرية غير منظورة إلى الولايات المتحدة . وهكذا الحال أيضاً بالنسبة لأموال التعويضات ، التي نحصل عليها من دول الأعداء ، كالتعويضات الإيطالية أو الألمانية ؛ فإن مبالغ هذه التعويضات ، تعتبر كأنها صادرات مصرية غير منظورة إلى إيطاليا أو إلى ألمانيا .

وقد يبدو للقارىء صعوبة في اعتبار القروض والإعانات والتعويضات ، التي نحصل عليها من الخارج ، كأنها قيم صادرات غير منظورة ، تصدرها إلى الخارج ، وذلك لأننا لم نصدر شيئاً في الواقع ، لافي شكل سلعة ، ولا في شكل خدمة ، من بين الخدمات التي مثلنا لها آنفاً . ولكن سرعان ما تبدد هذه الصعوبة ، إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر أخرى . فنحن إذ نبيع بضائعنا وخدماتنا وجهودنا للأجانب عنا في الخارج ، نعدو دائنين لهم ، بقيم هذه المبيعات . ويحق لنا أن نطالبهم بأن يدفعوا لنا ثمن هذه الصادرات فوراً . ومن الطبيعي أن يدفعوا لنا إما بعملتنا ، وإما بالعملة الدولية ، وهي الذهب ، وإما بأن يفتحوا لنا حساباً دائناً بعملتهم ، في مصارفهم ، ويكون تحت أمرنا لنستطيع أن ندفع من هذا الحساب ، ثمن السلع التي نشترىها من بلادهم .

ولهذا السبب ، فإن قيم صادراتنا ؛ منظورة كانت أو غير منظورة ، وسواء دفعت فعلاً أو لم تدفع ، ولا زالت لنا في ذمة المشتري ، تقيد عادة في الجانب الدائن ، لحساب تحصر فيه جميع العمليات التي تتم بيننا وبين الخارج ، من شراء وبيع للسلع والخدمات ، ويسمى « حساب الصفقات الجارية » « Balance of Current Transactions »

ولا تختلف القروض التي تقترضها من الخارج ، والقروض التي سبق للبلاد الأجنبية اقتراضها منا في الماضي ، وحل موعد سدادها الآن ، كما لا تختلف الإعانات وأموال التعويضات ، التي نحصل عليها من الخارج ، عن الصادرات المنظورة أو غير المنظورة التي تصدرها للخارج . لأن هذه القروض والإعانات وأموال التعويضات ، إذا تم الاتفاق بشأنها مع البلاد الأجنبية ، تعطينا الحق فوراً في مطالبتها ، بأن تدفع لنا قيمة هذه القروض والإعانات وأموال التعويضات ، إما بعملتنا الأهلية ، وإما بالعملة الدولية وهي الذهب ، وإما بأن تفتح لنا حسابات دائنة ، بعملات هذه البلاد الأجنبية ، في مصارفها ، يكون تحت أمرنا ، لنستطيع أن ندفع من هذا الحساب ، أثمان السلع والخدمات ، التي نرغب في شرائها من الخارج . فإذا كان أمر القروض والإعانات والتعويضات ، التي نحصل عليها من الخارج ، لا يختلف عن أمر الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، التي تصدرها للخارج ، تبين لنا أن قيم هذه القروض والإعانات والتعويضات ، يجب أن تقيد في الجانب الدائن لحساب نحصر فيه جميع العمليات المالية ، التي تتم بيننا وبين الخارج ، والتي لا تصطبغ بصبغة العمليات الدخلية ، ولكنها تتناول قيمها رأسمالية بحتة . ويسمى هذا الحساب الذي تدرج فيه ، العمليات الرأسمالية التي تتم بيننا وبين الخارج « حساب الصفقات الرأسمالية » « Balance of Capital Transactions »

فاذا أضفنا « حساب الصفقات الجارية » إلى « حساب الصفقات الرأسمالية »
تكون لنا حساب ، نستطيع أن نسميه « ميزان المدفوعات « Balance
of Payments »

وميزان المدفوعات إذن هو حساب عام شامل ، يصور لنا أصدق تصوير
جميع العمليات التي تتم بيننا وبين الخارج ، مهما كانت طبيعية هذه العمليات ؛
أى سواء كانت هذه العمليات تتناول تبادل العناصر التي يتكون منها الدخل
الأهلي ، أو تبادل رؤوس الأموال وما إليها . فالقيم المدرجة في الجانب
الدائن من حساب الصفقات الجارية ، وهى التي تمثل قيم الصادرات المنظورة
وغير المنظورة ؛ مضافا إلى ذلك القيم المدرجة في الجانب الدائن من حساب
الصفقات الرأسمالية ، وهى التي تمثل القروض التي تقرضها من الخارج ،
أو الاعانات التي نحصل عليها ، أو القروض التي كونا أقرضناها ، لغيرنا
من البلاد في الماضي ، وحل موعد سدادها لنا الآن ، تمثل مجموع مالنا قبل
البلاد الأجنبية . وبعبارة أخرى ، يمثل مجموع القيم المقيدة ، في الجانب
الدائن من ميزان المدفوعات ، كل الأموال التي ندين بها للخارج .

وكما يؤدي التعامل الخارجى ، إلى تكوين حقوق لنا في الخارج ، تتقاضي
سدادها ، إما بعملةنا الأهلية ، وإما بالذهب ، وإما بفتح حسابات لنا بالعملة
الأجنبية المختلفة ، في المصارف الأجنبية بالخارج ، تبعاً لمصلحتنا وورغبتنا ؛ فإنه
من الطبيعى ، أن يؤدي هذا التعامل أيضا إلى تكوين حقوق علينا للخارج ،
قد تتقاضاها البلاد الأجنبية منا ، بعملةنا الأهلية ، أو بالذهب ؛ أو قد تطلب
هذه البلاد منا ، أن نفتح لها في مصارفنا ، حسابات بعملةنا الأهلية ، تعادل
هذه الحقوق التي تملكها قبلنا ، لتستطيع أن تدفع من رصيد هذه الحسابات
أمان البضائع والخدمات ، التي تريد شراءها من بلادنا . وبنفس الطريقة التي
أتبعناها في تحليل أنواع الحقوق التي نملكها قبل البلاد الأجنبية ، نستطيع

أن نرسم صورة ، لأنواع الحقوق التي تملكها البلاد الأجنبية قبلنا .
جميع السلع التي نشتريها من الخارج ، وهي التي تتكون منها وارداتنا ،
والتي تسجل قيمها وكمياتها في سجلات مصلحة الجمارك المصرية ، إذ تتخطى
هذه السلع ، الحدود الجمركية ، تؤدي إلى تكوين دين علينا للخارج ، بقيمة
هذه الواردات . ولهذا السبب ، تدرج قيمة الواردات في الجانب المدين من
حساب الصفقات الجارية .

ولكننا لا نحتاج فقط إلى شراء السلع التي تنتج في الخارج ، بل نحتاج
أيضا إلى الخدمات التي تقوم البلاد الأجنبية بإنتاجها وبيعها لنا . فكل الأموال
التي ننفقها على شراء السلع والخدمات الأجنبية ، التي تنتج في الخارج ،
تمثل ديونا علينا ، تقيد في الجانب المدين من حساب الصفقات الجارية . ومثل
ذلك ما ينفقه مواطنونا في الخارج ، أثناء إصطيافهم ؛ وما ينفقه على بعثاتنا
الدبلوماسية وسفاراتنا وقنصلياتنا وبعثاتنا المدرسية ؛ وجميع أجور الشاحن
والتأمين ، والسمسرة والعمولة والفائدة ، التي يتعين على المؤسسات الصناعية
والتجارية والمصرفية في مصر ، أن تدفعها للمؤسسات الأجنبية في الخارج ، مقابل
الخدمات التي تؤديها لنا هذه المؤسسات ، أو التي أدتها لنا في الماضي ، كتنقل السلع
التي نصدرها ، أو التي نستوردها ، على البواخر التي تملكها شركات الملاحة
الأجنبية ؛ وعمليات التأمين التي تقوم بها شركات التأمين الأجنبية ؛ وكأعمال
الوساطة والسمسرة والخصم ، وما إلى ذلك من أعمال ، تقوم بها مؤسسات
أجنبية ، يتركز نشاطها خارج حدود هذه البلاد . فكل هذه العمليات ، التي
يؤديها لنا ، الجهاز الاقتصادي في البلاد الأجنبية ، والتي يتعين علينا دفع أثمانها
تقيد في الجانب المدين من حسابنا للصفقات الجارية .

ومرة أخرى نكرر أن حساب الصفقات الجارية ، لا يشمل سوى المبالغ

التي تمثل قيمة ما يبيعه من سلع أو خدمات ، تكون جزءاً من دخلنا الأهلي الحقيقي ، آثرنا أن نستغني عنه للخارج ؛ كما أنه لا يشمل سوى المبالغ التي ننفقها من دخلنا الأهلي النقدي ، على شراء السلع والخدمات ، التي تكون جزءاً من الدخل الأهلي الحقيقي للبلاد الأجنبية ، والذي آثرت هذه البلاد أن تستغني عنه لنا .

ولكن لو فرضنا أننا منحنا بلداً مثل « لبنان » قرضاً مثلاً ، لمدة خمسين عاماً ؛ فإن هذا القرض ، نغدو مطالبين بدفع قيمته فوراً ، إما بالعملة اللبنانية ، وإما بالذهب ، وإما بفتح حساب بالجنيه المصري في مصارفنا ، لأمر لبنان ، ليستطيع أن ينفق من هذا الحساب علي دفع أثمان السلع والخدمات ، التي يشتريها منا . وشأن القرض الذي تقرضه للبلاد الأجنبية ، شأن وارداتنا من السلع والخدمات ، أو وارداتنا المنظورة وغير المنظورة . ولهذا فإن قيمة هذا القرض الذي تمنحه للبنان ، تقيد في الجانب المدين من حساب الصفقات الرأسمالية الخاص بنا .

وهكذا الحال أيضاً لو حل موعد استحقاق دين علينا ، كنا اقترضناه منذ خمسين سنة مضت ، من بلد كفرنسا ؛ فإن حلول موعد استحقاق الدين ، يجعلنا مطالبين بدفعه فوراً لفرنسا . ولهذا يتعين علينا ، أن نسدد هذا الدين بالفرنك الفرنسي ، أو بالذهب ، أو بفتح حساب بالجنيهات المصرية في مصارفنا لأمر فرنسا ، حسبما تختار وترغب . وكيفما كانت الطريقة التي تؤثرها فرنسا في اقتضاها الدين منا ، فإن مجرد حلول الدين ، يجعلنا مدينين بقيمته ، ومن ثم تقيد هذه القيمة ، في الجانب المدين من حساب الصفقات الرأسمالية الخاص بنا .

ومن كل هذا نستطيع أن نلاحظ ، أن مجموع ما علينا للخارج يتكون :

أولاً - من قيم وارداتنا المنظورة وغير المنظورة ، أى من مجموع الجانب المدين لحساب الصفقات الجارية . وثانياً - من قيم القروض التي تمنحها للبلاد الأجنبية ، والإعانات التي ترغب في إمدادها بها ؛ وقيم القروض التي اقترضناها في الماضي ، وحل موعد استحقاقها ، أى من مجموع الجانب المدين من حساب الصفقات الرأسمالية . وبعبارة أخرى يتكون مجموع ما علينا ، من مجموع الجانب المدين لميزان المدفوعات .

وقديماً كانت العلاقة بين الصادرات من السلع وحدها ، والواردات من السلع وحدها ، تلقى أكبر عناية ، وتستأثر بأعظم الاهتمام . ويرجع ذلك إلى أن تبادل السلع ، كان له الشأن الأكبر في المعاملات الدولية ، ولم يكن تبادل الخدمات ، قد بلغ الشأو الرفيع الذي بلغه في أيامنا هذه . كما أن استثمار أصحاب رؤوس الأموال لأموالهم ، خارج حدود بلادهم السياسية ، إما بالمساهمة في إنشاء وتأسيس المشروعات المنتجة ، وإما بإقراض هذه الأموال ، للحكومات والمشروعات الأجنبية ، لم يكن من الأمور المعروفة ، في عالم كان يحيا حياة اقتصادية بدائية ، ولا يرتبط بينه وبين أجزاءه ، وسائط نقل واتصال سريعة ، ولا يكاد يعلم المستثمرون شيئاً عن أحوال البيئة نفسها ، التي كانوا يعيشون فيها . بل فوق ذلك ، لم يكن هناك تلك المجالات الواسعة للاستثمار المربح ، التي توافرت منذ الانقلاب الصناعي الحديث .

بيد أن ذلك التطور العجيب الذي سلكته مدارجه ، الحياة الاقتصادية لمختلف بلاد العالم ، وذلك التطور المدهش الذي طفر بالمعاملات الدولية إلى مستويات بالغة الارتفاع ، وجعلها تتناول مختلف أنواع التبادل والصفقات ؛ كل هذا لم يخلف أثره المرجو ، في وجهة النظر التي لا يزال يعالج بها ، بعض الكتاب ، العلاقة بين الصادرات من السلع والواردات من السلع لأي بلد .

فلا يزال الاعتقاد سائداً ، بأن حالة «الميزان التجارى» « Balance of Trade » لأى بلد ، وهو الحساب الذى يشمل الصادرات المنظورة والواردات المنظورة فقط ، أى الصادرات والواردات من السلع فحسب ، هى التى تدل على مقدار ما يتمتع به البلد من رخاء ، أو مقدار ما يعانيه من مصاعب ومشاق . فإذا كان الميزان التجارى موافقاً ، أى إذا زادت الصادرات المنظورة على الواردات المنظورة ، كان من الميسور للبلد الذى ينعم بهذه الحالة ، أن يطمئن بالا ، إلى سير شئونه الإقتصادية . وإذا كان الميزان التجارى غير موافق ، بأن زادت الواردات من السلع على الصادرات من السلع ، كان على البلد الذى يجتاز هذه المحنة ، أن يقلق وأن ينزعج ، وأن يعمل على مداركة الأحوال السيئة التى جرفت به فى هذا الطريق .

هذا لون من التفكير ، آن الوقت للقضاء عليه ، لأنه تفكير خاطيء ، يجر إلى نتائج خاطئة . فلقد كان الميزان التجارى لبريطانيا العظمى غير موافق ، وظل حاله كذلك أمداً طويلاً حتى بدء الحرب العالمية الثانية ، ولم يقل أحد ، أن بريطانيا كانت تجتاز أزمة ، تهدد حياتها الإقتصادية ، بالدمار . بل كانت هذه الظاهرة ، دليلاً على النقيض . كانت دليلاً على مقدره بريطانيا فى سداد هذا العجز السطحى ، عن طريق الإيرادات التى كانت تحصل عليها ، جزاء للخدمات التى كان يؤديها أسطولها التجارى ، وأسواقها المالية ، ومؤسساتها المصرفية ؛ بل إن هذه الإيرادات ، مضافاً إليها الأرباح التى كانت تتقاضاها من استثماراتها فى خارج بلادها ، والفوائد التى كانت تحصل عليها من قروضها للخارج ؛ كل هذه جميعاً كانت تربو على العجز الظاهر فى ميزانها التجارى ، بحيث يتاح لها الفرصة ، أن تقرض أو أن تستثمر فى الخارج ، الرصيد الموافق لحساب الصفقات الجارية الخاص بها ، فى مجموعها .

وكل هذا يوضح لنا حقيقة هامة ، وهي أن المركز الإقتصادي والمالي لأي بلد ، يجب أن يبحث ، على ضوء العناصر ، التي يتكون منها الميزان الحسابي كله ؛ أي على ضوء ما تسفر عنه ، العلاقة بين الديون والحقوق ، كما يصورها حساب الصفقات الجارية ؛ وعلى ضوء ما تسفر عنه العلاقة بين الديون والحقوق كما يصورها حساب الصفقات الرأسمالية . فإذا ثبت لنا ذلك ، كان علينا أن نعود لمناقشة العوامل التي قد تجعل قيمة الذهب وقيمة المسكوكات الذهبية ، تتفاوت من بلد إلى آخر .

٥ — القيمة الخارجية للنقود الذهبية وسعر الصرف

لقد رأينا فيما سبق من حديثنا (١) ، أن العلاقة بين قيمة الذهب وقيمة العملة المصنوعة منه ، لا يمكن أن يختلفا عن بعضها البعض ، داخل البلد الواحد . فالرابط الذي يربطها ببعضها رباط وثيق ، وهو يقوم على تحديد القانون لوزن الذهب الصافي ، الذي يجب أن تشمله وحدة النقد . وقد رأينا كذلك ، أن قيمة أية وحدة من النقود الذهبية الأهلية ، معبراً عنها بوحدات من النقود الذهبية الأجنبية ، إنما تتحدد على أساس النسبة بين وزن الذهب الصافي الذي تحتويه وحدة النقود الأهلية ، وبين وزن الذهب الصافي الذي تحتويه وحدات النقود الأجنبية . وتبين لنا أن قيمة الجنيه الاسترليني الذهب ، معبراً عنها بالدولار الذهب ، تعادل ٨٦ ر. من الدولارات تقريبا . كما يتبين لنا أن هذه القيمة ، تمثل سعر الصرف بين الاسترليني الذهب والدولار الذهب ، عند

(١) انظر ص ٢٦ من هذا الكتاب .

مستوى التعادل . فما الذى تقصده « بمستوى التعادل » ، ومتى يتحقق هذا المستوى ؟

لنتصور أن نقل السلع من بلد إلى آخر ، غدا خدمة حرة ، بمعنى أن مصدرى السلع ومستورديها ، لا يدفعون أجراً لنقلها . ولنتصور أن السلع تتخطى الحدود السياسية لمختلف بلاد العالم ، دون أن ترتطم كما هو الحال الآن بالحواجز الجمركية ، فى شكل رسوم على الصادر والوارد ، أو فى شكل تلك القيود المنوعة ، التى أقبل الغباء الإنسانى ، على الأخذ بها فى عهد ما بين الحربين ، وفى أوقاتنا الراهنة ، والتى صادفت من ألوان التفنن والإبداع ، فى حبكها وضبطها ، ولاقت من الغلو والإمعان فى تطبيقها ، ما سد المنافذ على التجارة الدولية ، وضيّق من مسالكها . أقصد بذلك ، تلك الإجراءات الشاذة ، التى تفننت مختلف البلاد فى صوغها ، للتحكم فى قيم الصادرات والواردات ؛ كنظام الحصص Quota system ، ونظام الترخيص بالتصدير والاستيراد ، ونظام الرقابة على الصرف Exchange control ، ونظام التصفيات الثنائية Bilateral Clearing Arrangements ، وما إلى ذلك . لنفرض أننا فى غمضة العين ، وجدنا أنفسنا فى عالم جديد آخر لانعهده ، تنطلق فيه السلع بين بلاده المختلفة ، لا يعترض سبيلها عقبة ، ولا يحول دون انسيابها من سوق إلى أخرى ، حائل أو عائق . فما الذى يحدث ؟

فى مثل هذه الظروف السعيدة ، لا يمكن أن تختلف مستويات أسعار السلع الدولية ، فى أي بلد عنها فى الآخر . ف سعر القطن المصرى ، لا بد وأن يكون واحداً فى الأسكندرية وفى ليفربول وفى نيو اورليانز . وسعر البن البرازيلى ، لا بد وأن يكون واحداً فى القاهرة وفى باريس وفى لندن وفى ريودى جانيرو . ومعنى هذا أن تكون قيمة الذهب ، معبراً عنها بكميات

السلع الدولية ، التي يشتريها أى وزن منه ، واحدة في جميع بلاد العالم ، فاذا حدث ما يدعو إلى اختلاف أسعار البن مثلاً ، كأن يتآمر تجار البن في مصر على رفع سعره ، فوق مستوى سعره العالمى ، في أسواق لندن ، أو في أسواق ريودى جانيرو ، فإن تجار البن في مختلف أسواق العالم ينتهزون الفرصة ، فيرسلون إلى مصر كميات من البن ، يقذفون بها في الأسواق المصرية ليستفيدوا من السعر المرتفع ، وواضح أن اتخاذهم هذا الإجراء ، كفيل بأن يعود بمستوى سعر البن في مصر ، إلى التعادل مع السعر العالمى للبن .

وهكذا أيضاً لو ساء توزيع البن ، بين مختلف أسواق العالم لسبب ما ، بحيث أربت الكميات المعروضة منه في أسواق إنجلترا مثلاً ، على الكميات المطلوبة منه ؛ وبحيث نقصت الكميات المعروضة منه في الأسواق المصرية ، عن الكميات المطلوبة منه ؛ فإننا لا بد مصادفون ، هبوطاً في سعر البن في الأسواق الإنجليزية ، دون مستوى السعر العالمى ، وارتفاعاً في سعر البن في الأسواق المصرية ، فوق مستوى السعر العالمى . ولا بد وأن ينجم عن هذا الاختلاف ، في مستويات أسعار البن بين مصر وإنجلترا ، وبين أسعار البن فيهما ، وبين أسعاره في الأسواق العالمية الأخرى ، أن يتدخل تجار البن ، ليقوموا بنوع من العمليات التجارية المربحة ، تسمى « عمليات الموازنة » Arbitrage « Operations ، يشترى بمقتضاها ، كميات البن الفائضة ، عن حاجة المستهلكين بالأسعار المنخفضة السائدة في إنجلترا ؛ ويبيعون هذه الكميات في الأسواق المصرية ، انتهازاً لفرصة ارتفاع الأسعار فيها ، بسبب عجز المعروض عن المطلوب . ونتيجة الإقبال على شراء البن في إنجلترا وتصديره إلى مصر ، هو القضاء على الثغرة التي تفصل بين الطلب عليه والمعروض منه في إنجلترا ، فيرتفع سعره إلى مستوى السعر العالمى . ونتيجة الإقبال على

تصدير البن إلى مصر وبيعه فيها ، القضاء على الثغرة التي تفصل بين الطلب عليه والمعروض منه في مصر ، فيهبط سعره إلى مستوى السعر العالمى .

ولكن لنهبط من سماء الخيال إلى أرض الحقيقة . ففى جميع الأوقات ، وحتى فى غضون العهد السابق للحرب العالمية الأولى ، وهو عهد من الزمن ، لا تزال قلوب الكثيرين من الكتاب ، تهفو إليه ، لم يتسن للمعاملات الدولية ولم يتهدأ للتبادل التجارى ، أن يمانل ولو من بعد ، بعض معالم الصورة ، التي شط الخيال فى رسمها ؛ إلا بالنسبة لسلعة واحدة ، من بين آلاف السلع المتبادلة ظلت معبوداً لجميع بلاد العالم ، تفتح أمامها المصاريع ، وتذل لها الصعاب ، وتمهد فى سبيل الاستحواذ عليها كل السبل . وهذه السلعة هى الذهب . والسرف فى هذا الإقبال ، للحصول على الذهب ، هو نفس السر الذى يحفز الأفراد للحصول على النقود . فكما أن النقود قوة شرائية عامة ، داخل حدود البلد الواحد . فقد كان الذهب القوة الشرائية العامة ، التي تلقى قبولا من مختلف بلاد العالم . وبعبارة أخرى كان أكثر السلع قابلية للانطلاق والسيولة والبيع فلتصادف انجلترا مثلا ، عزوفا من جانب بلاد العالم عن منسوجاتها أو فخمها أو منتجاتها الهندسية ؛ فكل ذلك لا يضير ولو مؤقتا ، إذا ملكت فى أيديها فىضا من الذهب ، تستطيع به أن تشتري من خارج بلادها ما تشاء . ولهذا السبب جرى العرف ، على اعتبار الذهب ، بأنه « كنز الحرب » « Treasure of War » . وكما تفرض ظروف الحرب ، أن تعمل كل دولة تقدم على مهاجمة غيرها ، إعداد احتياطات طائلة من المؤن والذخائر والأسلحة فكذلك تفرض هذه الظروف عليها ، أن تملك فى خزائنها أكبر قدر من احتياطات الذهب .

فما كان الذهب ليطلب إذن ، ليقوم بدور الوسيط في التبادل فحسب ، داخل كل بلد على حدة ، وبين بلاد العالم وبعضها البعض ؛ وإنما كان يطلب أيضاً ، لیسد حاجة بعض بلاد العالم الكبيرة القوية ، في الاحتفاظ بمستودع للثروة ، تلجأ إليه وقت الحاجة . ولهذا السبب ، كانت تتأثر حركات الذهب من وسط مالي دولي إلى وسط آخر ، بعاملين : أولهما — يلعب دوره خلال الأجل القصير جداً . وثانيهما — يلعب دوره خلال أجل أطول من ذلك . فأما العامل الأول فيتمثل في سعر الفائدة السائد في سوق النقد للقروض القصيرة الأجل . وسعر الفائدة هذا ، يتأثر بدوره ، بسعر البنك الرسمي Official Bank Rate . وهو السعر الرسمي الذي يعلنه البنك المركزي ، خصم الأوراق التجارية ، التي تتوافر فيها شروط خاصة ، تجعلها تتمتع بالمسكانة الأولى بين غيرها من الأوراق ، كأن يظهرها (أي يوقع على ظهرها) ، بيت أو بيتان من البيوت المالية الكبيرة ، الوطيدة السمعة في سوق النقد ؛ أو الذي يقرض البنك المركزي بمقتضاه ، لمن يتقدم إليه من بيوت خصم الأوراق المالية Discount Houses ، أو من بنوك الودائع Deposit Banks قروضا قصيرة الأجل (١) . وعلى ذلك نجد ، أنه طالما يملك الذهب ميزة خاصة لا تملكها أية سلعة أخرى ، وهي تمتعه بقيمة كبيرة في حجم صغير ، وطالما يمكن نقله من وسط مالي إلى وسط آخر ، بنفقات بالغة الزهد ، تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪

١ — جرت عادة بنوك الودائع في إنجلترا ألا تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي . ولكنها إذا شعرت بحاجة إلى تعزيز احتياطياتها النقدية ، أي إذا وجدت أنه لا بد لها من زيادة كمية النقود التي تحتفظ بها ، طالبت بيوت الخصم بمد القروض الممنوحة لها . فتلجأ هذه البيوت ، إلى بنك إنجلترا للاقتراض منه ، للوفاء بما عليها لبنوك الودائع . ولكن في غير إنجلترا ، يمكن للمصارف أن تلجأ مباشرة للاقتراض من البنك المركزي .

و٣.٠٪ من قيمته ، فإن سعر الفائدة النقدي في الأوساط المالية الدولية ،
للقروض القصيرة الأجل ، لا يمكن إلا أن واحدا .

فلو فرضنا أن سعر البنك في إنجلترا ٤٪ ، ولو فرضنا أن سعر البنك
في فرنسا مثلا ارتفع لأمر ما إلى ٥٪ ، فإن رهوس الأموال ، تنزع في
شكل ذهب من إنجلترا إلى فرنسا ، سعيا وراء سعر الفائدة المرتفع ؛ مما يدعو
إلى اضطراب بنك إنجلترا إلى رفع سعره لكي يحمي احتياطياته الذهبية من
نقص لا يود استمراره ، وإلى خفض بنك فرنسا لسعر الفائدة ، إن توافرت لديه
كمية الذهب التي يرغب في الحصول عليها . فسعر الفائدة للقروض القصيرة
الأجل ، أو بالأحرى سعر البنك الرسمي ، هو العامل المنظم لحركة الذهب
من بلد إلى آخر . وقد ذكر باجوت بحق Baghot ، أن بنك إنجلترا ،
يستطيع لو شاء ، أن يحصل على الذهب من القمر ؛ وهو يعني بذلك ، أن في
وسع بنك إنجلترا إذا رغب في الاستزادة من كميات الذهب التي يملكها ، ووجد
أن الأمر يستعصى عليه ، لو رفع سعر البنك بمقدار يسير ، أن يغالى في رفع
سعر البنك ، بحيث يرتفع مستواه عن مستوى أسعار البنك في الأوساط
المالية الدولية الأخرى ، ليهرع إليه الذهب من كل مكان . وطبعاً أن
يكون هذا صحيحاً في الأيام السابقة للحرب العالمية الأولى ، عندما كانت إنجلترا
تعد السوق المالية العالمية ، لا ينازعها في ذلك منازع ، وعندما كانت تحتل تجارتها
وصناعاتها أرفع مكانة بين تجارات وصناعات غيرها من البلاد .

أما العامل الثانى ، وهو العامل الذى يتخذ أجلاً أطول نسبياً من عامل
سعر الفائدة ، فهو « مستوى الأسعار العالمى » . ومستوى الأسعار العالمى ،
هو المستوى الذى يقيس قيمة الذهب ، بالنسبة إلى السلع الدولية ، أى تلك
المجموعة من السلع ، التى تحتل المكانة الأولى ، فى التجارة الدولية . ومن

الواضح أن قيمة سلعة عالمية كالذهب ، لا يكافئ نقلها بالنسبة إلى قيمتها سوي قدر زهيد جداً من النفقات ، ولا يفرض على تخطيها الحواجز الجمركية ، أية ضرائب أو رسوم ، يجب أن تكون واحدة في جميع بلاد العالم . فإذا نحن قارنا مثلاً أسعار القطن الخام ، أو أسعار البن ، في كل بلد ، بعد أن نستبعد من هذه الأسعار ، نفقات النقل والتأمين وغير ذلك ، وبعد أن نخصم منها كذلك الرسوم الجمركية ؛ فإن الأسعار المحلية لهذه السلع ، مقدرة بالذهب ، بعد أن تنقى من كل النفقات التي أشرنا إليها ، يجب أن تكون متساوية . فإذا حدث اختلاف بين هذه الأسعار الصافية وبعضها البعض ، لسبب أو لآخر تدخل عامل الموازنة الذي أشرنا إليه (١) ، لإعادة مستويات أسعار السلع العالمية ، إلى التعادل . إذ يزيد شراء السلع من الأسواق التي تسجل فيها أسعار منخفضة عن مستوى الأسعار العالمي ، لتباع في الأسواق التي تسجل فيها أسعار مرتفعة عن مستوى الأسعار العالمي . وبهذه الوسيلة تعود قيمة الذهب إلى التعادل في كل سوق . ومن الواضح أن عمليات شراء وبيع السلع لا تتم في أجل قصير ، كما يتم شراء وبيع الذهب . ولهذا رأينا أن أثر تعادل الأسعار للسلع ، يحدث دائماً في وقت أطول ، من أثر تعادل أسعار الفائدة .

ولكن لنبحث مرة أخرى ، المعنى الذي يمكن ان نستنتجه ؛ أولاً — من رفع بنك فرنسا لسعر الخصم . وثانياً — من ارتفاع مستوى أسعار السلع العالمية في بلد عنه في بلد آخر .

لنفرض أن الحياة الاقتصادية في فرنسا ، كانت تتمتع بالتوازن ، فيما يتعلق بمعاملاتها مع بلاد العالم الأخرى ؛ ولنفرض أن إنجلترا تمثل جميع بلاد العالم .

(١) أنظر هذا الكتاب ص ٤٤

في هذه الحالة ، لا بد وأن يكون سعر البنك الرسمي في فرنسا ، متعادلا مع سعر الفائدة الدولي ، أى مع سعر البنك الرسمي في إنجلترا؛ ولا بد وأن يكون مستوى أسعار السلع الدولية في فرنسا ، مقدرًا بالفرنك الذهب ، معادلا لمستوى الأسعار العالمى للسلع الدولية ، أى معادلا لمستوى أسعار هذه السلع في إنجلترا ، مقدرًا بالجنيه الإسترلينى الذهب ؛ ولا بد وأن يكون سعر الصرف بين الجنيه الذهب والفرنك الذهب ، معادلا لوزن الذهب الصافى في الجنيه ، مقارنة بوزن الذهب الصافى في الفرنك ، وبما أننا نتحدث عن الأيام السابقة للحرب العالمية الأولى ، فإن سعر الصرف هذا عند مستوى التعادل ، يبلغ ٢٢٥ر٢٢ فرنكا ذهبيا فرنسيا لسكل جنيهه ذهب إسترلينى .

ولنفرض بعد ذلك ، أنه نتيجة للتبادل التجارى والمالى ، بين فرنسا وبين بلاد العالم الأخرى ممثلة في إنجلترا ، قد أربى مجموع الجانب المدين لميزان المدفوعات (١) الفرنسى ، على مجموع الجانب الدائن لهذا الميزان ؛ وأن بلاد العالم تطلب من فرنسا ، سداد الرصيد المدين عليها فورا . في هذه الحالة ، تضطر فرنسا إلى اتباع إحدى الوسائل الآتية :

أولا — أن تتنازل عن جانب من الحقوق التى تملكها ، فى مشروعات أجنبية ، توجد خارج بلادها ؛ أو عن جانب من ديونها ، التى تلتزم بها الحكومات أو الهيئات الأجنبية . وبعبارة أخرى ، قد ترى فرنسا من صالحها ، أن تسلم لدائنها ، جانبا من الأسهم أو السندات الأجنبية ، والتى تخول لها حقوقا قبلهم . وبهذه الطريقة ، تقتطع فرنسا من رأس المال الذى تملكه فى خارج بلادها ، لسداد ما عليها .

وقد اتبعت إنجلترا على وجه الخصوص ، هذه السياسة ، فى الحربين العالميتين

(١) أنظر هذا الكتاب ص ٣٧

الأخيرتين ؛ فتنازلت للولايات المتحدة الأمريكية ، عن جانب كبير من استثماراتها الأجنبية ، لتسدّد بقيمتها ، أئمان المؤن والدخائر ، التي اشترتها من تلك البلاد ، ولتستطيع في نفس الوقت ، أن تحافظ على سعر الصرف بين الجنيه الاسترليني والدولار

وحلى أن فرنسا في مثلنا هذا ، إذا أخذت بهذه السياسة ، فإنها تحافظ على توازنها ، فيبقى سعر الصرف بين الفرنك وبين عملات البلاد الأجنبية ، عند مستوى التعادل ؛ كما يبقى مستوى الأسعار للسلع الدولية فيها ، معادلاً لمستوى الأسعار العالمي . بيد أن فرنسا في هذه الحالة تعدّ أفقر منها فيما قبل ، بسبب إغارتها على رؤوس أموالها المدخرة ، وبسبب إنفاقها من رؤوس الأموال هذه ، لمواجهة مطالبها الملحة ؛ كما هو شأن إنجلترا اليوم .

ثانياً — أن تطلب فرنسا من بعض المصارف الرئيسية الأجنبية ، أن تمنحها قرضاً ، تسوى به الرصيد المدين في ميزان مدفوعاتها . وحصولها على القرض ، يؤدي إلى قيد قيمته في الجانب الدائن من حساب الصفقات الرأسمالية ، ومن ثمّ يؤدي إلى زيادة الجانب الدائن في ميزان المدفوعات . ومن شأن ذلك أن يحقق لها التوازن في ميزان المدفوعات ، مما يترتب معه نفس النتائج التي لاحظناها في الحالة الأولى . فسعر الصرف بينها وبين الخارج يبقى على حاله ، عند مستوى التعادل ؛ كما يبقى مستوى أسعار السلع الدولية فيها ، معادلاً لمستوى الأسعار العالمي . ومع ذلك ، فمن الطبيعي أن تعمل فرنسا على تدبير أمرها ، إذا خشيت من استمرار طروء هذا العجز في ميزان مدفوعاتها ، وذلك بتحقيق انخفاض في مستوى أسعار السلع والخدمات الدولية التي تصدرها ، كما تستطيع أن تخلق فائضاً في المستقبل ، تستطيع عن طريقه سدّاد القرض الذي اقترضته .

ومرة أخرى نذكر ، أن إنجلترا اضطرت أن تقترض قروضاً طائلة ،

من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن كندا ، ومن غيرها من بلاد العالم ، خلال الحربين العالميتين ؛ واستطاعت بذلك أن تحول دون تعرض سعر الصرف للجنيه الاسترليني بالعملات الأخرى ، للتدهور ؛ أي أنها حمت القيمة الخارجية للجنيه الاسترليني من التدهور ، بسبب العجز الفادح الذي أصاب ميزان مدفوعاتها ، وقد بلغ هذا العجز في سنة ١٩٤٧ ما يزيد على ٦٠٠ مليون جنيه ، وذلك عن طريق اقتراضها من الخارج ، لمواجهة هذا العجز ، وعن طريق انتفاعها بالأموال التي اعتمدها حكومة الولايات المتحدة ، لإعانة بلاد أوروبا ، وفقاً لبرنامج الإنعاش الأوروبي ، أو مشروع مارشال .

ثالثاً — أن تقوم فرنسا ، بالتنازل عن بعض حقوق الملكية في المشروعات الفرنسية ، للدائنين الأجانب ؛ وبذلك أيضاً تحافظ على عناصر التوازن التي أشرنا إليها . وقد اضطرت إنجلترا ، خلال الحرب الأخيرة ، أن تتنازل للولايات المتحدة الأمريكية ، عن قواعد حربية في بعض الجزائر التي تملكها في المحيط الأطلنطي ، وهي جزر بهاما ، مقابل حصولها على الإعانات والقروض الأمريكية .

رابعاً — أن تقوم فرنسا ، كمثلة في بنكها المركزي ، برفع سعر البنك فوق مستواه العادي . ورفع سعر البنك يؤدي إلى النتائج الآتية : — أن يهرب الذهب إلى فرنسا من الخارج ، لينتفع أصحاب رؤوس الأموال الأجانب بسعر الفائدة المرتفع فيها ؛ ثم تقوم بسداد دينها من رؤوس الأموال الواردة إليها . وبهذه الطريقة تحتفظ فرنسا بسعر الصرف للفرنك عند مستوى التعادل . ولكن رفع سعر البنك يؤدي بالتبعية ، إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض ، في أسواق النقد والمال الفرنسية . ومن شأن هذا أن يحد رجال الصناعة في فرنسا ، صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لهم من المصارف ، فيعهدوا

إلى تضييق نطاق نشاطهم ، ويقل ما ينفقونه على شراء الخامات ، وعلى توظيف العمال ؛ فيهيئ الدخل النقدي لجمع الفرنسيين تدريجاً ، ويقل إنفاقهم أيضاً ، تبعاً لذلك . وبعبارة أخرى ، يؤدي رفع سعر البنك ، وارتفاع أسعار الفائدة عموماً ، إلى خلق جو ، يسود دوائر الأعمال ، يتميز بانعدام الثقة ، وتراخي النشاط ، وصدوف رجال الأعمال عن الاستثمار . ومن شأن ذلك ، أن يزيد الميل للاكتناز ، لأن أرباب الأعمال في هذه الحالة ، يمسون الفائدة المحققة (١) من تحويل أكبر جانب مستطاع من ثروتهم العاملة ، إلى ثروة طليقة ، تأخذ شكلاً تقديماً . وطبيعي أن يؤدي كل هذا ، إلى انخفاض في مستويات الأسعار الداخلية ، وفي مستويات الأجور ، وفي مستويات أسعار السلع والخدمات التي تصدرها فرنسا للخارج . وفي نفس الوقت تنخفض مقدرة الفرنسيين في الإنفاق على السلع والخدمات ، التي اعتادوا استيرادها . ولهذا تزيد كفة الجانب الدائن في ميزان مدفوعاتهم ، على الجانب المدين ؛ ويستطيعون عن طريق هذا الفائض ، أن يسددوا رءوس الأموال التي كانت وردت إليهم ، نتيجة لرفع سعر البنك ، والتي استخدموها في سداد العجز الطارئ ، على ميزان المدفوعات . والذي يزيد أن نؤكد في هذا الصدد ، هو أن رفع سعر البنك ، لا يؤدي الأغراض المرجوة منه ، إلا إذا تحقق معه ما يسميه الإقتصاديون ، بأحوال الانكماش Deflation ، وهي الأحوال التي يصحبها انخفاض الميل للاستثمار ، وهبوط الدخل الأهلي النقدي ، وهبوط مستويات الأسعار والأجور . فإذا لم تصحبه هذه الاتجاهات ، التي أشرنا إليها لسبب أو لآخر (٢) ، فإنه لا يؤدي إلى الأغراض المرجوة ، المقصودة من رفعه .

(١) انظر هذا الكتاب ص ١٤

(٢) لا يزيد أن نعرض لهذه الأسباب ، لضيق المقام

خامسا — أن تتنازل فرنسا عن جانب من الذهب ، الذي تحتفظ به ، فتصدره إلى الخارج سداداً لما عليها . وفي هذه الحالة يقل حجم احتياطات الذهب ، لدى بنك فرنسا ، فيعمد إلى رفع سعر البنك ، كما ينادر منه للاوساط التجارية والصناعية والمالية ، بحرج المركز المالى والنقدي ، وبضرورة الحد من مجال نشاطها . وقد رأينا الآثار التي تترتب على هذه السياسة ، فيما سبق .

٦ — حد الذهب Gold Points

ولكن التحليل السابق ، لا يصور في الحقيقة الواقع ، ولا يمثل ما يحدث فعلا . فنحن لتبسيط المشكلة ، نتصور أن كل شيء يترك على حاله ، يسير في اتجاهاته المقدره ، دون أن يلقى مقاومة ، أو يصادف ما يعطله عن متابعة طريقه ؛ نحن نتصور أن العجز في ميزان المدفوعات ، لا يظهر إلا مرة واحدة في آخر العام ؛ وأن دفع بلد ما عليه ، أو اقتضائه ماله ، إنما يتركز ، في لحظة واحدة من الزمن . وفضلا عن هذا ، فإن هذا النوع من التحليل ، يحمل أيضا معه ، معنى خاصا ؛ وهو أن فرنسا كلها كشخص معنوى ، تقوم في هذه اللحظة الواحدة ، وهي نهاية العام ، بتسوية حساباتها مع العالم الخارجى ، لتدبر أمرها ، أكانت دائنة أم مدينة ، وكل هذا غير صحيح .

فالأفراد والهيئات الخاصة ، والهيئات العامة في فرنسا ، تربط جميعها بعلاقات تعامل ، مع غيرها في بلاد العالم المختلفة . وطبيعة هذه العلاقات ، أن تجعلها دائنة ومدينة للعالم الخارجى ، في كل يوم في العام تقريبا . فالحقوق والديون ، لا يتركز دفعها في آخر العام ، ولكن استحقاقاتها ، تتوزع على مدى أيام السنة ، توزيعا يكاد يتفق مع الحركات الموسمية للتجارة وموسم السياحة . ولهذا قد تنشط تجارة الصادرات في مواسم معينة ، تختلف عن

المواسم التي تنشط فيها تجارة الواردات . ومن شأن اختلاف توزيع الحقوق والديون ، على مواسم مختلفة ، أن تزيد الديون على الحقوق في بعض الأيام والمواسم ؛ وأن تزيد الحقوق على الديون ، في أيام أو مواسم أخرى . فعمليات البيع والشراء ، وعمليات سداد الديون والحصول عليها ، وعمليات الإقراض والإقتراض ، تتمثل كلها في تيارين مستمرين متدفقين ، قد يجري أحدهما بسرعة ، يزيد معدلها عن معدل سرعة جريان الآخر ؛ ثم ما يلبث الأمر أن ينقلب بينهما ، فقد تهدأ حركة التيار الذي أسرع في جريه ، لتشتد حركة التيار ، الذي كان يتمهل في سيره .

إذا كان الواقع كما ذكرنا ، فقد نجد كل يوم في سوق الصرف ، وهو السوق الذي تسوى فيه عمليات سداد الديون من الأجانب ، وعمليات اقتضاء الحقوق من الأجانب ؛ قد نجد في هذه السوق ، فريقا من الفرنسيين يطلبون عملة أجنبية ، ليسدّدوا بها ديونهم على الخارج ، وفريقا آخر من الفرنسيين ، يحملون حقوقا على عملة أجنبية ، يريدون بيعها ، واستبدالها بالعملة الفرنسية ، وهي الفرنك . فهناك إذن طلب على العملة الأجنبية ، يقابله عرض من العملة الأجنبية ، في سوق تتكون عادة من أقلام بيع وشراء الصرف الأجنبي ، أو العملة الأجنبية ، في المصارف الفرنسية الكبرى ، ومن مكاتب السماسرة الذين يتخصصون في بيع وشراء الصرف الأجنبي . والعملة الأجنبية المطلوبة والمعروضة ، لا تأخذ شكل مسكوكات من الذهب ، وإنما تأخذ شكل صكوك أو أوامر بدفع مبالغ معينة من العملات الأجنبية ، تخول لحاملها الحق في الحصول على مسكوكات ذهبية من هذه العملة ، من المصارف القائمة في بلاد هذه العملة . فالفرنسي الذي يحمل جنهات استرلينية ، يحمل في الواقع صكوك يتخول لحامله حق الحصول على جنهات استرلينية ذهب ، من مصرف معين في

لندن .. والفرنسي الذي يريد الحصول على جنيهات استرلينية ، إما يرغب في الواقع في الحصول على صك ، يخول لحامله الحق في سحب جنيهات استرلينية ذهبية من مصرف من المصارف في لندن .

فاذا وجدت المصارف الفرنسية ، أن قيمة الصكوك المطلوبة من الجنيهات الاسترلينية ، يزيد عن المعروض منها ، لم يكن هناك مناص ، من رفعها للسعر الذي تباع به الجنية الاسترليني ؛ أي كان عليها أن ترفع سعر الصرف للجنيه ، فوق مستوى التعادل ؛ أي فوق ٢٥ر٣٢ فرنكا للجنيه . وجلي أن القدر الذي يرتفع به السعر في أي يوم ، يتوقف على مدى زيادة الطلب على الجنيه ، على المعروض منه ؛ أي أنه يتوقف على ندرة الجنيه .

واكن هب أن هذه الندرة ، بلغت حداً بالغ الارتفاع ، فهل يستمر ارتفاع سعر الصرف للجنيه ؟ . إن مبدأ الإحلال (١) الذي درسناه عند بحثنا لنظرية القيمة ، يلعب دوره هنا . فلدى المدينين الفرنسيين وسيلتان ، يستطيعون عن طريقهما ، أن يسددوا ديونهم للعالم الخارجي . فإما أن يشتروا صكوكاً من البنوك الفرنسية ، تحمل أوامر بدفع جنيهات استرلينية في لندن ؛ وإما أن يشحنوا ذهباً إلى لندن ، إما في شكل سبائك ، وإما في شكل فرنكات ذهبية ، تباع بصفتها ذهباً لا عملة . وهم يختارون بطبيعة الحال ، الوسيلة التي تكلفهم أقل النفقات الممكنة في مجموعها . ومن الواضح أن شحن الذهب ، هو الذي يضع الحد ، الذي لا يمكن لسعر الصرف أن يتجاوزه ارتفاعاً . فإذا علمنا أن سعر الصرف عند مستوى التعادل ، ٢٥ر٣٢ فرنكا ، وإذا فرضنا أن نفقات شحن ٢٥ر٣٢ فرنكا إلى لندن تبلغ ٣ ٪ من هذه القيمة مثلاً ؛ أي حول

(١) أنظر كتابنا : مقدمة علم الاقتصاد ص ٣٨

٠.٨ فرنك . فإنا نجد أن ما يدفعه المدين الفرنسي ، في سبيل سداده جنيتها
استرلينا في لندن ، يبلغ مجموع ٢٥٣٢ فرنكا و ٠.٨ فرنك ، أي
٢٥٣٣ فرنكا . ولهذا لا يمكن للمصارف الفرنسية أن تباع الجنيه الاسترليني
فوق هذا السعر ، إذ لو فعلت ذلك لآثر المدينون الفرنسيون أن يشحنوا
ذهبا إلى لندن . وعلى ذلك فإن ٢٥٣٣ فرنكا ، وهو أعلى مستوى يمكن
أن يصل إليه سعر الصرف للجنيه ، يسمى حد إصدار الذهب Gold Export
Point (١) .

وغير خاف ، أن اتجاه سعر الصرف للجنيه إلى الارتفاع ، واستمرار
هذا الاتجاه ، أمدا طويلا ، يدل بوضوح على أن أحوال الميزان الحسابي .
لا تطمئن ، لأن جانب المدفوعات فيه يزيد عن جانب المقبوضات . فإذا كان
بنك فرنسا ، حريصا على الاحتفاظ باحتياطيات الذهب الذي يملكها ، فإنه
يبادر فورا إلى رفع سعر البنك ، ليغري الدائنين الأجانب ، بأن يستمهلوا
فرنسا دفع هذه الديون ، عن طريق استثمار أموالهم التي لهم قبل مدينتهم
الفرنسيين ، في أسواق النقد والمال الفرنسية . فإذا نجحت سياسة رفع سعر
البنك ، في تحقيق هذا الغرض ، إتجه سعر الصرف للجنيه إلى الانخفاض
ولم يتابع طريقه إلى الارتفاع ، بحيث يؤدي الأمر ، إلى إصدار الذهب إلى
الخارج . وقد بينا الآثار التي تترتب على رفع سعر البنك . وما ينجم عنه من
حدوث حالة انكماش ، هي التي تؤدي في النهاية . إلى القضاء على العوامل التي
تهدد توازن ميزان المدفوعات (٢)

(١) إذا ارتفع سعر الصرف في فرنسا ، فإن الفرنك يتدهور ، وقد يقال أن
الصرف الفرنسي قد تدهور ، بسبب انخفاض القيمة الخارجية للفرنك .

(٢) أنظر هذا الكتاب ص ٣٧

وبالعكس لو حدثت وزادت قيم الصكوك المعروضة بالجنيه ، عن القيم المطلوبة منه ، فإن العروض من الجنيهات الاسترلينية للبيع في باريس ، يغدو وفيرا ، ولهذا يهبط سعر الجنيه ، دون مستوى التعادل ، شأنه في ذلك شأن سعر أية سلعة أخرى ، يزيد العروض منها عن الطلب عليها . ومرة أخرى نسأل هل يمكن لهذا السعر أن يهبط إلى أى مستوى ، أو هل هناك حد يقف عنده هبوطه ؟ يلعب مبدأ الإحلال هنا دوره كذلك . فالفرنسيون الدائنون لإنجلترا ، والذين يملكون جنيهات استرلينية ، يستطيعون أن يسحبوها من مصارف لندن ، في وسعهم ، أن يبيعوا حقوقهم للمصارف الفرنسية ، كما أن في وسعهم أن يطالبوا مصارف لندن ، بشحن ذهب لحسابهم إلى باريس ، ليبيعوه فيها ، ويحصلوا على الفرنكات الفرنسية ، التي تمثل قيمة البيع . وجلى أن صافي بيع الجنيهات الأسترلينية في باريس ، بعد خصم نفقات شحن الذهب من لندن إلى باريس ، يمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن لسعر الصرف أن يتجاوزه في هبوطه . فإذا كان الجنيه الاسترليني يساوي عند التعادل ٢٥ر٢٢ فرنكا ، وإذا كانت نفقات نقله ٠٨ ر من الفرنك ، فإن الدائنين الفرنسيين ، يحصلون على قيمة صافية تبلغ ٢٥ر١٤ فرنكا لكل جنيه ، وهذا هو الحد الأدنى لهبوط سعر الصرف للجنيه ، ويسمى هذا الحد ، حد استيراد الذهب Gold Import Point

وواضح أن بنك فرنسا ، إذا لم يرغب في زيادة المخزون لديه من الذهب ، لا بد وأن يعمل على خفض سعر البنك ، ليشجع الدائنين الفرنسيين على الاحتفاظ بأموالهم في الخارج لاستثمارها هناك . وخفض سعر البنك ، يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المختلفة ، في أسواق النقد والمال ، ويشعر جميع دوائر الأعمال ، أن الأحوال النقدية والمالية تسير سيرا ، يبشر بالخير .

ولهذا يشجع انخفاض سعر البنك ، مضارف الودائع على اتباع سياسة سخية في منح القروض ، لمن يطلبها من رجال الصناعة والتجارة والمال ، لتوسيع نطاق نشاطهم ، والاقبال على زيادة حجم الاستثمار . وكل هذا من شأنه ، أن يولد دخولا جديدة ، وأن يزيد من ميل الأفراد للإنفاق . ونتيجة هذا كله ، أن تتجه الأسعار إلى الارتفاع ، وأن تقل صادرات السلع والخدمات الفرنسية ، في الوقت الذي يزيد فيه الفرنسيون من الإنفاق على السلع الأجنبية ، المستوردة من الخارج ، بسبب ارتفاع دخولهم . فإذا أخذت الأمور هذا الاتجاه ، فما يلبث أن تنقلب الأوضاع ، التي أدت إلى وجود فائض في ميزان المدفوعات ، والذي نشأ عنه هبوط سعر الصرف للجنبة في باريس . إذ لا ينقضى وقت طويل ، قبل أن يبدو بوضوح ، بأن الجانب الدائن في ميزان المدفوعات قد هبط ، في الوقت الذي يزيد فيه الجانب المدين من هذا الميزان . ولست أريد أن أقرر هنا بأن توازنا جديداً للميزان ، لا يلبث أن يظهر ، وأن سعر الصرف للجنبة في باريس ، لا بد وأن يعود إلى مستوى التعادل ؛ لأنه إن صح حدوث ذلك من الناحية النظرية البحتة ، فإن وقائع الحياة العملية ، وهي حياة عرضة لكل أنواع التغير والتبدل ، تتجاذبها مختلف السوافع والقوى ، تدل على أن التوازن السكامل ، أمر بعيد التحقق ؛ وكل ما يمكن أن تؤدي إليه القوى الاقتصادية ؟ هو أن تعمل لتصحيح الاختلال الذي يشوب الأوضاع القائمة ، بحيث لا تبعد هذه الأوضاع كثيرا ، عن مستوى التوازن .

٧ - نظام سبائك الذهب Gold Bullion Standard

لقد أدى نظام الذهب خدمة جلي للإنسانية ، عند ما كان النظام

النقدى السائد ، في معظم بلاد العالم التي تتمتع بالمسكانة الهامة في عالم الصناعة والتجارة والمسال ، قبل الحرب العالمية الأولى . ويعزى نجاح هذا النظام إلى عوامل عديدة ، كان لها أثر كبير ، في إحراره النصر والتفوق على النظم النقدية الأخرى ، وعلى الأخص نظام المعدنين . ومن أهم هذه العوامل : الخضوع لمبادئ حرية العمل والتصرف في المجال الاقتصادي . فلم تكن الدولة ، قد مدت نفوذها ، ليتغلغل في مختلف شؤون الأعمال التجارية والصناعية والمسالية ، كما هو الحال اليوم . كان نظام الفردية Individualism عقيدة يؤمن بها السوق ، وتؤمن بها الحكومات . ولهذا تركزت الأجوال الاقتصادية لشأنها ، تتكيف في لين ويسر ، وفقا لما يطرأ عليها من تغيرات . وقد كان الرأي الغالب ، أنه من الأسلم ، إتاحة الفرصة للقوى الاقتصادية ، أن تعمل وحدها ، ومن تلقاء نفسها ، في تحقيق لون من التوازن ؛ لأن أي تدخل من جانب الحكومة ، لإصلاح العيب الذي قد ينشأ ؛ عن فعل جانب من هذه القوى ، قد يؤدي إلى نتائج أبلغ سوءاً ، وأكثر شرا من العيب الذي يراد القضاء عليه . لهذا كان عمل الحكومة قاصرا على التأثير في الأحداث الاقتصادية ، تأثيرا غير مباشر . وكان نشاطها محصورا في دوائر ضيقة ، لا تتجاوز هامش الحياة الاقتصادية أو أطرافها .

وفضلا عن ذلك : فإن الحياة السياسية والاقتصادية الدولية ، لم تكن قد وصلت إلى الخضم ، الذي نشهده اليوم ، نتيجة صراع عالمي ، أطلق فيه سراح غرائز حيوانية عمياء ، أودت بكل ما تؤمل فيه الإنسانية ، من تحقيق مثل أخلاقية عليا ، تنشدها ، وتعمل للاظفر بها . كانت الثقة متوافرة ولم تكن قد عرفت تلك الوسائل الذريعة الفعل ، البعيدة الأثر ، التي تحد اليوم من نطاق التجارة الدولية ، وتعمل على كبت حيويتها ، وإعاقة تدفقها

فالحماية الجمركية المعروفة قبل سنة ١٩١٤ ، كانت حماية معتدلة كل الاعتدال ، لا تغلو ولا تمن في الإرهاق .

وفوق هذا كله ، كانت إدارة نظام الذهب ، مركزة في يد واحدة ، هي يد بريطانيا العظمى . فلقد كانت لندن السوق المالية العالمية ، لا ينازعها في ذلك منازع . كانت مركزا للاحتياطي النقدي العالى ؛ أى مركزا لاحتياطيات الذهب العالمية . ترد إليها الأموال من كل جهة ، وتصدر عنها الأموال إلى كل جهة ؛ ولهذا كانت مركزا دوليا للتسويات المالية بين مختلف بلاد العالم وبعضها البعض . فالتجارة بين الصين والولايات المتحدة ، كانت تسوى قيمها على أساس الاسترليني ؛ كما كانت المعاملات بين بلاد أمريكا اللاتينية ، وبلاد أوروبا ، تسوى أيضا بالسترليني . ومرد هذا كله ، إلى ما كانت تملكه بريطانيا العظمى ، قبل النكبة العالمية الاولى ، من قوة إنتاجية طائلة ، وموارد ضخمة ، وصناعة متفوقة ، وتجارة تمتد إلى أوسع الأفاق ، واستثمارات متنوعة في مختلف بلاد العالم . لهذه الأسباب مجتمعة نجح نظام الذهب إلى أقصى الحدود ، وسار سيرته المعهودة ، في العمل على استقرار أسعار الصرف ، لمختلف العملات ، وإلى ربط مستويات الأسعار في مختلف بلاد العالم ، إلى بعضها البعض .

ولكن سرعان ما أعلنت الحرب العالمية الأولى ، حتى أعلنت البنوك المركزية في أهم البلاد الحاربة ، التوقف عن الدفع بالذهب ، وحظر إصدار الذهب ، إلى الخارج . ومعنى هذا إيقاف العمل بنظام الذهب . وفي نفس الوقت جمعت مختلف البلاد الحاربة ، المسكوكات الذهبية المتداولة داخليا ، ليتكون منها صندوق حرب ، صرفت مقابلها أوراق بنكنوت إلزامية (١) ، أو أوراقا نقدية إلزامية ، غير قابلة للصرف بالذهب . وقد كان هذا آخر

(١) ساعدت عن أنواع النقود هذه فيما نرى من هذا الكتاب :

عهد للعالم ، بنظام النقود الذهبية ، أو المسكوكات من الذهب . واقترن هذا الإجراء بطبيعة الحال ، بالتوسع في إصدار هذه الأنواع من النقود ، لأغراض التداول الداخلي ، بحيث تحقق نوع شديد من التضخم النقدي Monetary Inflation أخذ شكل وفرة في كميات النقد المتداول ، يقابله ندرة في السلع ، التي يحتاج إليها الأفراد . وقد كانت النتيجة الحتمية لذلك ، حدوث تضخم دخلي ذريع ، ارتفعت وفقاً له مختلف أنواع الدخول النقدية ، ارتفاعاً خطيراً لم يصحبه كما رأينا ، ارتفاع في إنتاج أنواع السلع ، التي يرغب الناس في الحصول عليها . وقد انتهت الحرب بعد أن قلبت الأوضاع الاقتصادية المعهودة ، رأساً على عقب ، وبعد أن بذرت بذور فوضى نقدية جامحة ، عصفت بكثير من أسباب الاستقرار والثقة والطمأنينة ، ودكت القواعد التي كانت تقوم عليها النظم النقدية القديمة .

وقد بدت رغبة قوية ، من جانب كثير من المفكرين ، للعودة إلى نظام الذهب ، بغية القضاء على الفوضى النقدية ، التي ضربت أطنابها في كل ناحية ، وقصد الحد من التضخم النقدي ، واستمرار ارتفاع الأسعار في بعض البلاد . وكانت إنجلترا هي البلد الأول ، الذي عنى بهذا الموضوع ، وشغل به لأقصى الحدود ، لأنها كانت تحن إلى أيام سطوتها المالية ، والمكانة العزيزة الرفيعة التي كانت قد ظفرت بها فيما قبل الحرب . ونجحت فعلاً في تحقيق مآربها في العودة إلى نظام الذهب سنة ١٩٢٥ ، ولكنها أخفقت أيعاً إخفاق ، في الفوز بالنتائج التي كانت تؤمل في الحصول عليها ، نتيجة لذلك . وسبب هذا ، أنها خرجت من الحرب مضعفة القوى ، فاقدة للجانب الأكبر من استثماراتها الأجنبية ، خاسرة الأسواق الفسيحة ، التي كانت تروج فيها تجارتها وصناعاتها؛

وفضلا عن كل ذلك فقد برز لها عبر المحيط ، منافس قوى بالغ القوة ، هيأت الظروف ، أن يقبض بين يديه ، على أكبر الموارد الإنتاجية ، التي يستطيع بلد أن يصبو إلى تملكها ؛ ومن ثم هيأت له ظروف الحرب ، أن يخرج من المعمة ، دائنا لأوروبا ولا يجلمترا نفسها . هذا المنافس القوى العتيد هو الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ممثلة في نشاطها المالي ، بالسوق المالية والنقدية لمدينة نيويورك ؛ وهي المدينة التي أخذت تزيج لندن عن مكاتها تدريجاً ، وتفسح لها مكانا في المحل الثاني من الأهمية ، بعد أن كانت الكعبة ، التي يؤم إليها أمراء المال وقواد الصناعة والتجارة .

وقد حاولت باريس أن تلتهمز الفرضة لتجد لنفسها مجالا في سوق المسال الدولي ، رغم خروجها من الحرب منهوكة القوى أيضا ، ورغم السياسة المسالية الخرقاء التي اتبعتها أثناء الحرب وبعده . والتي قامت على موالة عقد القروض الأهلية . لتسد العجز في الميزانية ؛ بدلا من الاعتماد ، على رفع معدلات الضرائب على الدخل ، لأقصى الحدود المستطاعة ، كافعلت انجلترا . وقد نجحت باريس في أن تحشد مقادير كبيرة من الذهب في خزائنها . علي الرغم من اضطرارها ، إلى تخفيض وزن الذهب الصافي في الفرنك ، إلى ما يقرب من خمس ما كان عليه هذا الوزن قبل الحرب . وبعبارة أخرى لم تحاول أن تتجاهل الواقع ، الذي يتمثل في انهيار قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة للدولار ، بل أخذت به وسامت ، وحاولت أن تقم بناء جديدا ، على أساس الحاضر الذي وصلت إليه ، وذلك باتباع سياسة التخفيض في قيمة النقد Devaluation (١) ، وذلك في سنة ١٩٢٨ .

(١) تخفيض قيمة النقد ، بتصدد به عادة ، إنقاص وزن الذهب الصافي في وحدة النقد ، عما كان عليه فيما مضى .

ولقد كان لحشد ما يقرب من ثلثي كميات الذهب العالمي ، في باريس ونيويورك ، أثر بالغ في التصميم على العودة إلى نظام الذهب في شكل جديد ، وفضلا عن ذلك ، فلقد تبين للسلطات النقدية ، في كل بلد ، أن النجاح ، بتداول مسكوكات ذهبية ، كما كان الحال في عهد ما قبل سنة ١٩١٤ ، ترف لا يمكن أن يحدث في الظروف الجديدة ، بسبب ندرة الذهب نسبيا ؛ هذه الندرة التي نشأت عن شبه احتكار للذهب ، من جانب أمريكا وفرنسا ، والتي نشأت أيضا نتيجة لتراخي إنتاج الذهب العالمي ، وعدم إجهاده إلى الزيادة ، لمواجهة الطلب المتزايد عليه ، وهو الطلب الناشئ عن زيادة الإنتاج العالمي من السلع والخدمات .

كل هذه العوامل وغيرها ، قضت بأن يهجر نظام المسكوكات الذهبية ، التي تتداول في الداخل ، واستبدالها بنوع آخر من النقود (١) ، يمكن أن يصرف بالذهب ، في شكل سبائك ، وبشروط معينة ، ولهذا جري العرف على أن يطلق على هذا النظام الجديد للذهب ، نظام سبائك الذهب . ومن هذا يتبين ، أن الذهب قصر استعماله ، على أن يكون وسيلة دفع خارجي ، تسوى عن طريقه ، الثرووق التي تظهر في ميزان المدفوعات . فقضى النظام النقدي الإنجليزي ، بعد العودة إلى نظام الذهب ، أن يقوم بنك إنجلترا بصرف أوراق البنكنوت بسبائك من الذهب ، بشرط ألا تقل قيمة الأوراق المقدمة للصرف عن ١٧٠٠ جنيه إسترليني . وليس هناك شك في أن اتباع نظام سبائك الذهب ، خطوة لها شأنها ، في التطور بالنظام النقدي ، إلى مرتبة أعلى

(١) سنتحدث عن هذا النوع من النقود فيما بعد .

من مراتب التقدم . لأنه طالما تتوافر الثقة في النقد ، وطالما تتوافر الحكمة في إدارته ، فليس هناك ما يبرر ذلك الضياع ، والإسراف الذي يصحب عادة ضرب نقود ذهبية وتداولها . فإذا كانت هذه الخطوة لازمة في الماضي ، لأنها تشبع بعض الغرائز الإنسانية البدائية ، التي تخلفت عن عهود البربرية ، التي تبعاً بالمظاهر دون الجوهر ، كما يقول كينز ، فليس هناك ما يدعو إلى الاستمرار على اتباعها والتمسك بها في وقت ارتقت فيه المدارك ، وغدت فيه قيمة النقد ، لا تتوقف ، فحسب على قيمة السلعة التي يصنع منها ، بقدر ما تتوقف على حكمة السلطات النقدية ، ورشد السياسة التي تنتهجها . فقد أثبتت الحوادث النقدية أن الذهب نفسه سلعة متقلبة القيمة ، تخضع لاعتبارات الطلب عليها والمعروض منها . والعلاقة بين الطلب على الذهب وبين عرضه ، كانت في بعض الأحيان عرضة لغير قليل من الاضطراب . وتزعزع قيمة النقد سواء أكان ذهباً أم غير ذهب ، وسواء أكان بالزيادة أم بالنقص ، أمر يؤثر أسوأ تأثير في الكيان الاقتصادي ، وفي حياة الناس ، على اختلاف أنواع العمل الذي يقومون به ، وعلى اختلاف مراتب دخولهم ، وتفاوت طبقاتهم .

لندع هذا الآن ، ولنبحث عما إذا كان نظام الذهب في شكله الجديد ، قد سار سيرته في شكله القديم ، بحيث ضجبه ذلك الاتساق والانسجام ، الذي تميز به نظام الذهب قبل سنة ١٩١٤ ؟

لقد تعثر نظام الذهب الجديد في خطواته ، تعثراً أودى بمقوماته وعصف بأركانه ، لأسباب كثيرة . فالسيطرة الموحدة التي كانت تملكها بريطانيا ، على أسواق النقد والمال ، توزعت بين عدد من المراكز المالية ، وعلى رأسها لندن ونيويورك وباريس . ولهذا تفككت وحدة السوق المالية وتجزأت ؛ وأدى

ذلك إلى تنافسها مع بعضها البعض في الاحتفاظ بولاء عملائها وخطب ودهم .
وقد نشأ عن ذلك فوضى في حركات الذهب ، وحركات رؤوس الأموال القصيرة
الأجل ؛ إذ غدت تنتقل رؤوس الأموال هذه من مركز إلى آخر ، لا سعياً
وراء أعلى سعر فائدة ، تستطيع أن تحصل عليه فحسب ، بل وفقاً لوجهي
خواطر أصحابها ، الذين كانوا ينشدون الأمان ، ويرنون إلى تجنب أنفسهم ،
أخطار التزعزع المالي أو السياسي أو الإقتصادي . ولهذا كانت قرارات رجال
المال خاضعة للأنباء عن الموقف السياسي والإقتصادي في كل بلد ؛ ولهذا أيضاً
سرعان ما كانت تتحرك الأموال حركات عصبية ، تبدو أنها سريعة التأثير ،
شديدة الإنفعال ، حتى سماها بعض الكتاب ، وجرى عليها اصطلاح ، رؤوس
الأموال الحارة ، أو النقود الحارة Hot Money ؛ قاصدين بذلك أنها سرعان
ما تتبخر .

وثمة عامل آخر ، دعا إلى فشل نظام الذهب الجديد ؛ وهو أن جميع بلاد
العالم ، كان يغشاها شعور رهيب ، بأن الأحوال الدولية ، لا يمكن أن يطمأن
إليها ؛ وأن اشتعال نيران الحرب في العصور الحديثة ، لا يمكن أن تلتفح البلاد
التي تزج بها ظروفها في أتونها فحسب ، وإنما لابد وأن يمتد لطمها قسراً
وكرها ، إلى غيرها من البلاد ، التي تريد أن تعيش عيشة أمن ودعة ؛ فالسلم
لا يتجزأ ، والحرب لا يمكن أيضاً أن تتجزأ ، بل لابد أن تعم جميع الربوع
والأنحاء . ولهذا السبب ، آثر كل بلد ، أن يؤمن مستقبله السياسي
والإقتصادي ؛ وأن يتحوط للظروف التي قد تفرض نفسها عليه فرضاً ؛ وأن
يبدو غير قليل من الهواجس التي تساوره ، والمخاوف التي تقض مضجعه ،
عن طريق سياسة إقتصادية ؛ عرفت فيما بعد ، بسياسة الاكتفاء الاقتصادي

Economic Self-Sufficiency • وهي سياسة تقوم على إنتاج أكبر قدر من مواد الغذاء ، وأكبر قدر من الحامات اللازمة للصناعات الحربية ، ليكفل كل بلد لنفسه ، بعض السلامة ، إذا قامت حرب عالمية ، واقتضت ظروفها ، أن يفرض حصار بحري ، يقطع الصلة بين البلد ، وبين الأسواق التي اعتاد أن يركن عليها ، في الحصول على حاجاته . ومن ثم تفننت مختلف البلاد ، في الإشراف على تجارتها الدولية ، وأحكمت وسائل الرقابة عليها ، وغالت في اصطناع الوسائل ، التي تحقق لها قدراً من العزلة ، تستطيع عن طريقها ، أن تحقق به مآربها ، في ضمان إنتاج السلع الحيوية ، التي ارتأت ، أن الظروف تقضى عليها بإنتاجها ، داخل حدودها .

وليس هناك أدل على هذا الإتجاه ، من أن إنجلترا بالذات ، وهي البلد الذي كان يعتبر حصناً لمبدأ حرية التجارة ، وموطناً لفكرة عدم التدخل الحكومي في شؤون الإقتصاد ، لم تجد مناصاً ، من أن تتجه في سنة ١٩٣٤ ، إلى إقامة نوع من الحماية الجمركية ، لم تر من حسن السياسة ، أن تجابه بها الجمهور البريطاني ، الذي اعتنق فكرة الحرية عقيدة ثابتة راسخة ، والذي كان يعتقد أنها السر في عظمة الصناعة والتجارة البريطانية ؛ فاخترت اصطلاحاً جديداً ، لمجرد التمويه على الشعب ، وعدم كشف القناع عن الإتجاه الجديد ، التي أرادت أن تتجه إليه ، وأطلقت على الرسوم الجمركية التي فرضتها على بعض الصناعات الحيوية « Key Industries » ، التي كانت متخلفة فيها عن ألمانيا ، اصطلاح « الرسوم الواقية Safeguarding Duties » ؛ وكانت الصناعات التي شرعت في حمايتها باديء ذي بدء ، الصناعات الكيماوية ، وصناعة السيارات وصناعة الأجهزة العلمية ، وما إلى ذلك .

فإذا أضفنا إلى ذلك ، ماساد بين مختلف بلاد العالم ، التي كانت لانزال الصبغة الغالبة على إقتصادها ، هي الصبغة الزراعية ، من إقبال على إتباع سياسة « التصنيع » Industrialisation ، والسير بهذه السياسة سيراً حثيثاً ، والعمل على حماية الصناعات الوليدة الناشئة ، من المنافسة الطاغية لمنتجات البلاد القديمة العهد بالصناعة ، وإذا أضفنا فوق هذا كله ، إمعان البلاد الصناعية ، ومنها إنجلترا ، في حماية زراعتها ، وغلوها في رفع الأسيجة والحواجز الجمركية ، لتحول دون تدفق مواد الغذاء الأجنبية على أسواقها ، وتهديد مصالح الزراعة فيها ، تهديداً مباشراً ؛ ولو أننا مرة أخرى ألقينا النظر على السياسة البغيضة ، التي ولت الولايات المتحدة الأمريكية وجهها نحوها ؛ والتي قامت على تحقيق عزلة اقتصادية وسياسية ، اتخذتها دستوراً لها ، وقاعدة في سلوكها ، فنفضت يديها من جميع المشاكل العالمية ، وظنت أن الفرصة قد دانت لها لتعيش داخل حدودها ، في أمن لا يعدله أمن ، وفي رفاهة لاتدانيها رفاهة ؛ ثم قرنت هذه السياسة بإغلاق حدودها السياسية ، إغلاقاً يكاد يكون تام الإحكام ، لتحمي في رأيها ، مستوى حياة عمالها ، من منافسة عمل المهاجرين الصفر أو البيض ، الذين يكابدون في بلادهم حياة الشظف وسوء العيش ، والذين قد يهونون بمستوى أجور الأمريكيين ، إلى مستويات دنيا ، لاتتفق مع ما كان ينعم به العمال الأمريكيون ، من مستوى أجور رفيع وحياة رغدة ؛ ولتحمي هذه المرة ، تحت ستار الحدب على صوالح الطبقات العاملة فيها ، مصالح رجال الصناعة والتجارة ، من منافسة المنتجات التي يساهم في صنعها وإخراجها ، العمال الآسيويون والأوروبيون ، الذين لا ترقى أجورهم إلى مستويات الأجور الأمريكية ، بحيث يمكن لهذه المنتجات المنخفضة النفقات ، إذا أتيجت لها الفرصة ، في تخطي الحدود السياسية لأمريكا ، أن تسدد ضربة نجلاء للصناعة الأمريكية ، التي

تدفع أجوراً عالية ، وتبيع تبعاً لذلك بأسعار مرتفعة . لو أننا ألقينا النظر على دقائق هذه السياسة ، وأخذنا في الحسبان تلك الموجة الطاغية من الإثارة المقرونة بالخوف والوجل ، وهي السياسة التي استتبت بمختلف بلاد العالم ؛ لاستطعنا أن نتصور مبلغ الفساد الذي أصاب الحياة الإقتصادية الدولية ، وهول الكارثة التي حاقت بها .

ولكن ليس هذا كل شيء . فلقد كان للسياسة النقدية والمالية التي اتبعتها أمريكا ، أثر وويل ، في تهتك النظام العالمي وانهيائه . ومرد ذلك إلى أنها خالفت قواعد اللعب ، التي يجب أن يسير وفقاً لها نظام الذهب ، إذا أريد منه أن يؤدي أغراضه المعروفة ، من ربط مستويات الأسعار ، في مختلف بلاد العالم التي تخضع لهذا النظام إلى بعضها البعض ؛ ومن تسهيل عمليات التبادل الدولي ؛ ومن جعل الحياة الإقتصادية العالمية ، وحدة يتوافر الانسجام والاتساق بين أجزائها .

لقد أغفلت أمريكا احترام الدستور الأساسي لنظام الذهب ، وتعمدت هذا الإغفال ، لأنها كانت معنية كما رأينا ، بأن تنجو بنفسها ، من عواصف الحياة الإقتصادية والسياسية الدولية . فأتبعت سياستين : أولاهما — اقتضاء ديون الحرب في شكل ذهب . لأن التعريفية الجمركية البالغة الارتفاع ، والسياسة الإقتصادية القومية ، التي رسمتها لنفسها حالت كل منهما ، دون إمكان البلاد المدينة ، سداد الجانب الأكبر مما عليها لأمريكا ، في شكل سلع وخدمات . وقد أدى ذلك إلى استنزاف أمريكا ، لجانب هام من موارد الذهب ، التي كانت تملكها بلاد أوروبا ، وغيرها من بلاد العالم . وتكدس هذا الذهب في خزائن أمريكا ، مما تعرض معه البناء النقدي الجديد ، الذي اتخذ نظام الذهب قاعدة للعمل بها ، إلى خطر التصدع ، ثم الإنهيار .

وثانية هاتين السياستين ، كانت أنسكى أثراً ، وأشد فعلاً ، في حيث الإخلال بقواعد العمل بنظام الذهب ؛ وأقصد بذلك ، سياسة « تعقيم الذهب » « Gold sterilisation » . فبدلاً من أن تقوم الولايات المتحدة ، بترك الذهب الوارد إليها ، يعمل عمله الطبيعي ، في توسيع أساس الائتمان ، وزيادة القروض التي تمنح لأرباب الأعمال ورجال الصناعة ، وزيادة كمية النقود المتداولة ؛ فإنها أخذت على عاتقها ، أن تلغى ، أولاً بأول ، الآثار التي تترتب على ازدياد الاحتياطي الذهبي ، والنتائج التي تنفرع عن ذلك .

فلو اتبعت القواعد المرعية لنظام الذهب ، لقيدت قيمة كل شحنة من الذهب ترد إلى خزائن الولايات المتحدة ، لحساب مستورديها ، في المصرف الذي يتعاملون معه . ومعنى هذا أن إستيراد الذهب من الخارج ، يمنح الحق للمستورد أن يتقاضى من النظام المصرفي الأمريكي ، أمراً ينحول له الحصول على عملة أمريكية في شكل دولارات . ومصرف العميل ، إذ يودع الذهب لدى البنك الاحتياطي الإتحادي ، الذي يتبعه ، يستطيع أن يخلق مقابل قيمة الذهب ، ما يبلغ أضعافه من القوة الشرائية التي يخلقها في شكل « ودائع » « Deposits » (١) . وهذه الودائع تأخذ أولاً شكل قروض ، تمنح لأرباب الأعمال ، إذا أغراهم النظام المصرفي ، بمنحهم هذه القروض بسعر فائدة منخفض . وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار للسلع العالمية في أمريكا ؛ فيزداد الإقبال على بيع هذه السلع في أسواقها ؛ ويقل شراء هذه السلع من الأسواق الأمريكية . ونتيجة ذلك ، أن ترجح كفة الجانب المدين من ميزان المدفوعات الأمريكية ، على الجانب الدائن من هذا الميزان ، فيعود الذهب إلى النزوح من أمريكا مرة أخرى ، ليقوم بسداد هذا العجز الطارئ على ميزان مدفوعاتها

(١) سوف نبحث هذا الموضوع في الفصول الآتية

وبهذه الطريقة ، التي يسمح فيها للذهب ، أن يؤثر في حجم الائتمان ، وبالتالي في مستويات الأسعار ، يمكن المحافظة على التوازن الدولي ، وعلى ارتباط مستويات أسعار السلع العالمية ببعضها البعض ، في مختلف بلاد العالم . كما يمكن ضمان عدم اكتظاظ سوق مالية معينة بالذهب ، في الوقت الذي تفتقر إليه الأسواق العالمية الأخرى .

ولكن مجلس البنوك الاحتياطية ، لم يترك لهذه العوامل الاقتصادية الطبيعية ، أن تعمل عملها . بل كان يتدخل دائما متبعا « سياسة السوق المفتوحة » « Open Market policy » . والهدف الذي كانت تهدف إليه هذه السياسة ، هو امتصاص كمية من النقود ، تعادل تماما تلك الكمية من النقود ، التي خلقتها المصارف الأمريكية ، نتيجة استيراد عملاتها للذهب من الخارج . ويستطيع مجلس البنوك الاحتياطية في أمريكا ، وهو المجلس الأعلى للبنوك المركزية الإقليمية ، أن يحقق هذا الإمتصاص لكمية النقود ، التي زادت في التداول ، بسبب استيراد الذهب ، عن طريق بيع جانب مما يملكه من السندات الحكومية ، في بورصة الأوراق المالية . وبهذه الوسيلة يسحب جانبا من القوة الشرائية ، التي يملكها الجمهور ؛ ويحقق رغبته في عدم ترك كميات الذهب الواردة ، تعمل عملها في زيادة هذه القوة الشرائية ، وما ينتج ذلك من اتجاه الأسعار إلى الإرتفاع .

كل هذه العوامل مجتمعة أفسدت الجو الذي يعمل فيه نظام الذهب ، وضيقت عليه منافسه ، وتركته فريسة لحكم سياسات ، تقوم على الشك والارتياب ، وعدم الثقة . وكل هذه العوامل ، تعاونت مع بعضها البعض ، في الإيدان بانقضاء عهد ، كان يرجى منه الخير ، فازدخر بالسوء والشر ؛ وفي سدل الستار على نظام ، كان معقد الأمل ومناط الرجاء ؛ فإذا به مثار لليأس ومبعث للخيبة ومصدر للفشل الذريع .

وقد يتساءل القارىء ، هل نجحت أمريكا فى توعية حياتها الاقتصادية من عواصف الحياة الأوربية ، وأزماتها ومملاتها ؟ يكفى للجواب على هذا السؤال أن نشير إلى كارثة « وول ستريت » « Wall street Crash » فى خريف سنة ١٩٢٩ . فالنعم المقيم الذى كانت تحلم بدوامه تلك البلاد ، والرواج والرخاء ، الذى تمتعت به منذ أزمة سنة ١٩٢١ ، والنشاط الصناعى الذى كان مثار حسد الأوربيين ، والمستوى الرفيع من الأجور ، الذى كان يتيه به عمالها على نظرائهم ، فى بلاد العالم الأخرى ؛ كل هذا قد ذوى فى غمضة العين ، وكأن شيئاً منه لم يكن . إن كاتب أسطورة « ميداس » لم يكن ليدرى أو ليقدر ، أن مانسجه الخيال الواسع البعيد ، سوف تبديه الأيام حقيقة ماثلة للعيان ؛ بل أن شكسبير لم يكن ليدور فى خلدّه يوماً ، أن تلك الشخصية الفذة الذى شادت عبقريته ، أن يصورها لنا ، تحت اسم « شيلوك » ، سوف تلعب دوراً حقيقياً ، على مسرح الحياة . لقد دفعت أمريكا ثمنها فادحاً ، لتلك العبادة الجديدة ، التى اتخذت لها الذهب إلهاً ، تجثو تحت مواطىء قدميه . ولم يشفع لها هذا الركام من المعدن البراق الخلاب ، فينقذها من هول الفاجعة ، وأفدح الخطوب . إن قصة « وول ستريت » مأساة حية ، لمدى ما يمكن أن ينتهى إليه الإثارة والغباء الإنسانى ؛ بل أنها عبرة العبر ، لكل ما تحدث نفسه ، بأن ينتهج سياسة الانطواء على النفس . ومع ذلك فإن كارثة « وول ستريت » ، لم تكن سوى نذير ، لسلسلة من الكوارث المتتابة ، لاحقت بعضها البعض ، وأطلق لها عنان العصف والتدمير والتخريب . فلم تلبث أنجلترا ، حتى وقعت صريعة الفوضى النفسية المالية الدولية ، وهجرت نظام الذهب فى سنة ١٩٣١ . ولم يمض وقت طويل إثر ذلك ، حتى شعرت الولايات المتحدة ، أنه على الرغم من أحشاد الذهب ، الذى كانت تعتر باقتنائه ، وعلى الرغم من نجاح نظامها

المصرفي في تحقيق ثبات في مستويات الأسعار الداخلية حتى سنة ١٩٢٩ ، فلم يكن هناك مندوحة عن خروجها عن هذا النظام سنة ١٩٣٣ ، بعد أن اجتاحت نظامها المصرفي عاصفة مدمرة ، أودت بما يزيد على ثلاثة آلاف مصرف ، مما اضطر معه روزفلت إلى إعلان عطلة مصرفية إجبارية ، رؤى إذ ذاك ، أنها قد تفلح في تسكين روع الجمهور ، وفي تهدئة خواطره ، وفي التلطيف من حدة الذعر الذي دهشه .

ولكن هل تقع على رأس أمريكا وحدها ، عبء هذه الأخطاء كلها ؟ إن العدل والإنصاف يقضيان علينا ، أن نجيب بالنفي . إن لها نصيبا كبيرا ، فيما انتهت إليه الأمور من سوء مغبة ، ولكننا يجب ألا نحملها أكثر من هذا النصيب . لأننا إذا ولينا وجهنا شطر الشرق ، وجدنا أنفسنا تجاه عالم جديد ، أغلق على نفسه المنافذ ، وعزل نفسه عزلا ، عن تيار الحياة الاقتصادية الدولية ، وقطع كل صلة بينه وبين الغرب ، وانكر كل المواثيق والعهود ، وحاول أن يثير ماشاء من ثورات واضطرابات ، أراد أن يدك به حصون الرأسمالية ومعاقلها . إنها مدينة جديدة كما يدعون ، ولكنها مدينة هدم وتخريب وتدمير ، وتقويض للمثل الإنسانية العليا . إن أكبر جانب من التبعة يقع على رأس روسيا السوفيتية . فإذا كانت الأحداث قد جرفت أمريكا جرفا لسجن نفسها داخل حدودها ، فإن روسيا السوفيتية هي التي خلقت هذه الأحداث ، وهيأت لها كل أسباب الثورة والمنعة والسيطرة .

وفرنسا ! ألا تحمل جانبا من التبعة ؟ ثم إيطاليا الفاشستية وألمانيا النازية (١)

(١) لضيق المقام أخذنا سياسة الولايات المتحدة كمثل لما ذهبنا إليه من فشل نظام الذهب ، واقتصرنا على ذلك . وفي الواقع تعتبر سياسة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا قبلها جميعا ، عوامل أساسية كان لها أثر في إحداث التصدع الدولي . ولعل الفرصة تتاح لنا فيما بعد ، للتحدث عن هذه السياسات .

ألم يلعبا الدور الحاسم في العبث بالأوضاع الإقتصادية ، وتشويه حقائقها ، والإخلال بوظائفها ؟ ألم يقوموا بعبادة نظام الذهب والتمسك بأشكاله ، في الوقت الذي نصبا فيه ، نظاماً جديداً للرقابة على الصرف ، وللإشراف على الأسعار وللتحكم في الإنتاج ؟

إن عهد ما بين الحربين ، يتسم بفوضى أخلاقية دولية ، لانظير لها في تاريخ العالم . وقد دفع العالم من هذا الشذوذ في التفكير ، فيما أنجبت عنه الأمور بعد ذلك ، من تحكيم السلاح ، إشباعاً للأطماع الشريرة ، وتحقيقاً للمآرب القائمة على حب الذات .

ولعل الولايات المتحدة قد اتعظت بعبر الماضي ومآسيه ! ولعلها اليوم بما تغدقه من إعانات مالية لأوروبا المخربة ، تحت اسم مشروع مارشال أو ما إلى ذلك تكفر عن سوءات سياستها القديمة . ولعلنا نذكر دوماً ، أن السلم لا يتجزأ ، وأن الرفاهة الاقتصادية لا يمكن أن تقع في حجر بلد واحد ، يستطيع أن يظفر بها طويلاً ، إذا كانت بعض بلاد العالم الأخرى يسودها ألوان من الفقر ؛ الفقر المادى والمعنوى في نفس الوقت .